

جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تقنيات الهندسة المالية لإدارة المخاطر البنكية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذة المشرفة:

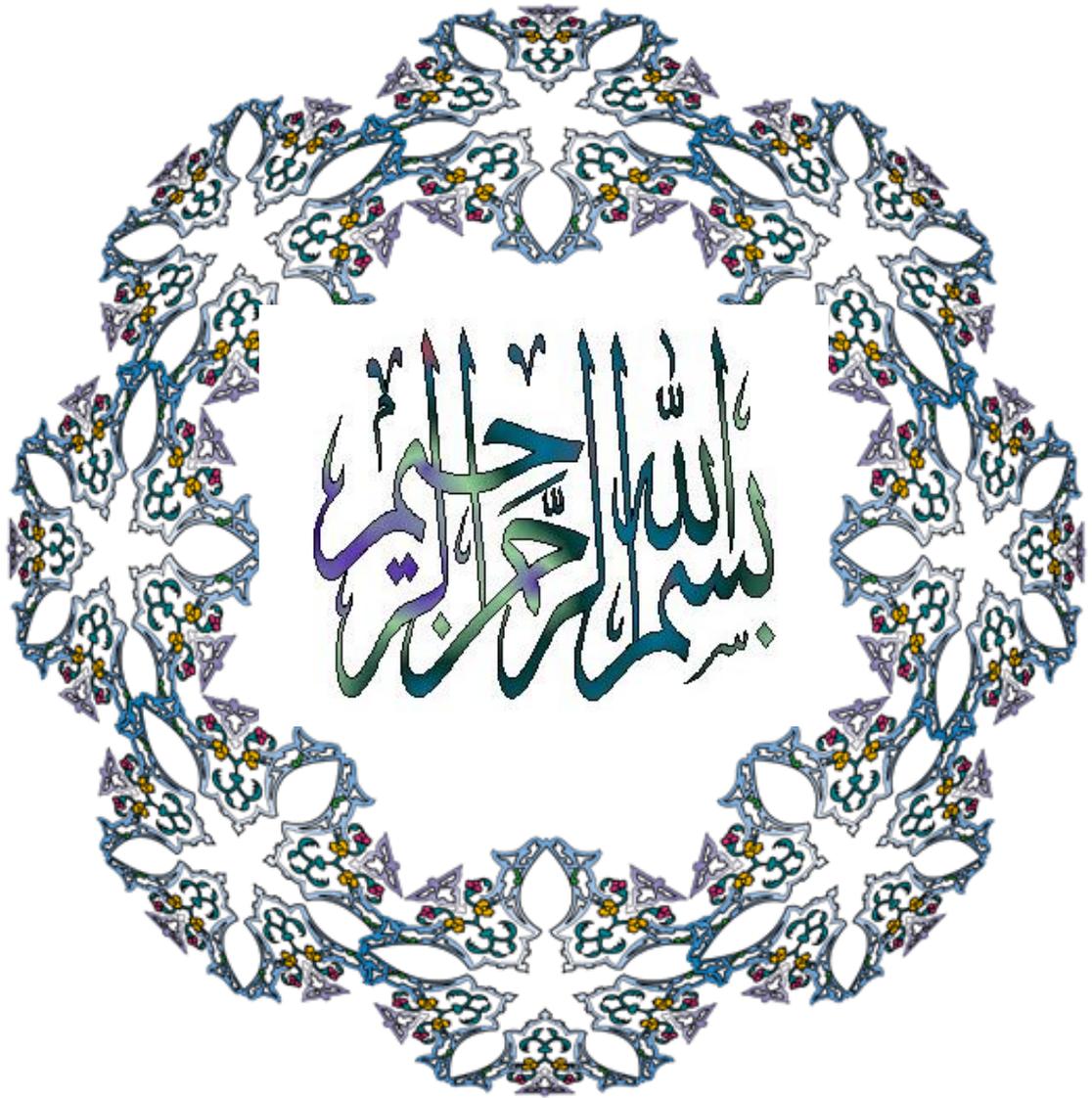
د. مجدوب خيرة

إعداد الطالبة:

- خالدتي إيمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2016/2017.



شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين ونشكره شكر
الحامدين ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين
اللهم صلي وسلم على سيدنا وحبیبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأطل العقدة من لساني
بفقه قولي.

بداية نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا
العمل وأخص بالذكر
الأستاذة المشرفة الدكتورة مجدوب خيرة التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة التي ساعدتنا في الإنجاز هذا
العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتنا الأفاضل على
مساعدهم لنا في إنجاز هذا العمل وكل ما قدموه لنا خاصة
الأستاذ بن صوشة ثامر والأستاذ مسري جيلالي.
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

أ..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية

07.....	تمهيد
08.....	المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية.
08.....	المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية.
09.....	المطلب الثاني: نشأة الهندسة المالية.
10.....	المطلب الثالث: أسباب بدوز الهندسة المالية.
13.....	المبحث الثاني: إستراتيجيات وأثار الهندسة المالية.
13.....	المطلب الأول: فلسفة الهندسة المالية وعلاقتها بالابتكار المالي.
14.....	المطلب الثاني: إستراتيجيات الهندسة المالية.
17.....	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للهندسة المالية.
23.....	المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية.
23.....	المطلب الأول: أدوات الهندسة المالية في سوق النقد.
29.....	المطلب الثاني: الأوراق المالية المستحدثة في سوق رأس المال.
35.....	المطلب الثالث: هندسة عقود الخيار.
37.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية

39.....	تمهيد
40.....	المبحث الأول: إدارة المخاطر
40.....	المطلب الأول: مفهوم الخطر.
41.....	المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر.

فهرس المحتويات

43.....	المطلب الثالث: أهداف ومصادر إدارة المخاطر.....
46.....	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية.....
46.....	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية.....
48.....	المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر البنكية.....
52.....	المطلب الثالث: أهمية إدارة المخاطر البنكية.....
53.....	المبحث الثالث: طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية.....
53.....	المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية.....
54.....	المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر البنكية.....
58.....	المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر البنكية.....
60.....	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

62.....	تمهيد.....
63.....	المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA.....
63.....	المطلب الأول: تقديم عام للبنك.....
66.....	المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري.....
67.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري.....
70.....	المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت 540.....
70.....	المطلب الأول: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540.....
70.....	المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزيائنه.....
72.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت.....
74.....	المبحث الثالث: تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي.....
74.....	المطلب الأول: طريقة الدراسة.....
76.....	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.....
82.....	المطلب الثالث: بناء وتقدير دالة النموذج.....

فهرس المحتويات

84.....	خلاصة الفصل.....
86.....	خاتمة.....
90.....	قائمة المراجع.....
	الملاحق.

قائمة

المجاهول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
70	توزيع موظفي وكالة تيارت	(1-3)
74	توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء وعينة الإثبات	(2-3)
75	أهم المتغيرات المحاسبية المستقلة في الدراسة	(3-3)
76	أهم المتغيرات فوق المحاسبية المستعملة في الدراسة	(4-3)
77	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	(5-3)
78	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	(6-3)
79	توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني	(7-3)
80	اختبار تساوي التباينات	(8-3)
81	نتائج اختبار تساوي المتوسطات وتساوي التباينات	(9-3)
82	نتائج التصنيف معادلة التنقيط Z لعينة الإثبات	(10-3)
83	مقارنة بين نتائج العينتين	(11-3)

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
68	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	(1-3)
73	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	(2-3)
77	يمثل المؤسسات حسب نوع الضمان	(3-3)
78	تمثيل المؤسسات حسب قطاع النشاط	(4-3)
79	تمثيل المؤسسات حسب الشكل القانوني للمؤسسة	(5-3)

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم تغيرات اقتصادية ومالية نتيجة لتأثير العولمة والثورة التكنولوجية فأدى ذلك إلى توسع أنشطة الصناعة المالية والبنكية واتسعت دائرة المخاطر وارتفعت التكاليف فاندفعت المؤسسات إلى البحث عن منتجات مالية مبتكرة للتقليل من المخاطر وتخفيض التكاليف وكذلك تحقيق عوائد تسمح لهذه المؤسسات بالبقاء والاستمرارية ومواجهة المنافسة.

لذا أصبحت الهندسة المالية من أهم المواضيع في الوقت الحالي لما لها من دور في إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل وإدارة مخاطره، وتنقسم الهندسة المالية إلى جانبين منفصلين متصلين وهما الهندسة المالية الكمية والهندسة المالية النوعية، وتقوم الهندسة المالية بابتكار أدوات مالية جديدة لحل مشاكل التمويل، وإدارة المخاطر المرتبطة به والتحوط تجاهها، فضلا عن إيجاد فرص استثمارية أكثر لفئات متنوعة من المتعاملين في السوق والعاملين في الحقل المالي.

أما الهندسة المالية الكمية تقوم على إيجاد أساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأنشطة البنكية والعمليات التمويلية في الأسواق المالية، من أبرز الجوانب في مجال الهندسة المالية هو تناولها لموضوع إدارة المخاطر، والذي يعتبر من المواضيع الأكثر أهمية في العمل المالي والبنكي في الوقت الحالي، وذلك لما تلعبه إدارة المخاطر من دور مهم في الحد من الآثار السلبية للمخاطر المختلفة على أنشطة البنوك وأعمالها، خاصة وأن الأزمات المالية المتعاقبة والتي كبدت البنوك خسائر وهو الجانب الهام من جوانب العمل المالي والبنكي. حيث دفعت القائمين على العمل المالي والبنكي إلى البحث عن أساليب العمل وابتكار أدوات وتقنيات جديدة تساعد على الوقاية من هذه المخاطر والتحوط منها، وهذا ما يمكن البنوك من تجنب حالات الإعسار والفشل في مختلف جوانب أنشطتها وأعمالها، وتعتبر الهندسة المالية حل من حلول في هذا الإطار، وهي بدورها تساعد على ابتكار أساليب تساعد في قياس المخاطر والتنبؤ بها، وتقدم الأدوات التي تساعد على الحد من أثارها وتساهم في خلق منتجات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المختلفة لتجميع الأطراف العاملة في السوق.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في منظومة العمل البنكي، إزدادت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات التي تعرضت لها الصناعة البنكية خاصة في الفترة الأخيرة، إن هذا التطور في الصناعة البنكية يحتم على القائمين عليها والباحثين في هذا المجال البحث عن أساليب وابتكار أدوات تساعد على تحديد وقياس المخاطر المترافقة مع نشاطاته.

لهذا حظيت الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية لدورها الأساسي في ابتكار وتطوير المنتجات المالية التي تحتاجها هذه المؤسسات ولكي تحافظ على ديمومة نموها وزيادة تنافسها، فضلا عن ضمان بقائها في السوق، كما أصبح موضوع الهندسة مالية أحد المواضيع الهامة ضمن عمليات التحليل المالي، زيادة عن ارتكازها الأساسي على المشتقات المالية، بحيث حققت المؤسسات المالية، إنجازات خلال زمنية، لتوفر لهم البديل المناسب عن المؤسسات المالية التقليدية.

طرح الإشكالية:

انطلاقا مما سبق واستنادا للدور الذي تلعبه الهندسة المالية في تقديم الحلول المناسبة للمخاطر المترافقة مع العمل البنكي، وذلك للحد من انعكاساتها السلبية، وبما يحول دون حدوث هزات مالية عنيفة تؤدي إلى حدوث انهيارات مالية وبنكية، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري
BNA؟

وفي ظل هذه الإشكالية ولإثراء الموضوع أكثر تتجلى لنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الهندسة المالية؟ وما هي أدواتها؟
- ما هي المخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية؟
- كيف يتم التعامل مع المخاطر البنكية؟ وكيف يتم تجنبها مستقبلا؟
- كيف يستطيع البنك التمييز بين المؤسسات العاجزة والسليمة الطالبة للقرض بالاعتماد على طريقة القرض التنقيطي؟

فرضيات البحث:

- للإجابة على التساؤلات السابقة ارتكزنا على الفرضيات التالية:
- تتميز منتجات الهندسة المالية بكفائتها في إدارة فائض السيولة لدى البنوك.
- المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم التسديد بالكامل، وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.
- تعتمد البنوك على طريقة القرض التنقيطي لتقييم خطر القرض وتسهيل عمليات دراسة ملفات القروض.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- أهمية الموضوع وقلة الدراسات التي تناول هذا البحث.

- أهمية الموضوع في علم الاقتصاد.
- الإطلاع المسبق على بعض المقالات والأعمال في الموضوع والرغبة في البحث، أعطت نظرة عامة شجعت على اختيار الموضوع كرسالة للتخرج.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما أثير في الفترة الأخيرة من نقاشات حول مصداقية منتجات الهندسة المالية والحاجة إلى إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى إقبال العديد من الباحثين لدراسته في الفترة الأخيرة.

نظرا لأهميته الصناعة المالية والبنكية والدور المتنامي الذي بدأت تلعبه سواء على المستوى الدولي أو على الساحة البنكية المحلية العربية والإسلامية.

حيث أن الدراسات السابقة في هذا المجال كانت كثيرة جدا، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث لأنه يسعى إلى اكتشاف مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدم في البنوك.
- ✓ إبراز أهمية الهندسة المالية في توفير المنتجات المالية اللازمة لتفعيل نشاط الأوراق المالية.
- ✓ التعرف على كيفية تقييم مخاطر البنوك باستخدام طريقة القرض التنقيطي.
- ✓ التعرف على أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية ودور الهندسة المالية في إدارتها.

حدود البحث:

تحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزماني والمكاني:

الجانب الزمني: اقتصرت دراستنا على السنوات من 2008-2015.

الجانب المكاني: ويتمثل في الدراسة التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري.

منهج البحث:

بغية الإلمام بجوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري للموضوع وفهم كل مكوناته، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي لتحليل النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، شلف، 2006-2007.

تناولت هذه الدراسة موضوع صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات الإسلامية أساسا دون التطرق إلى علاقتها بالآزمات واعتبار أن هذه المؤسسات واتجهت إلى أبعاد إقليمية ودولية، بالإضافة إلى أهمية مساهمة العملية التي يقدمها لأنه يتناول قضية أساسية وهي صناعة الهندسة المالية والتي أصبح بقاء المؤسسات المالية الإسلامية مرهونا بوجودها، علما أن هذه المؤسسات تمثل جزءا مهما من الكيان الكلي المميز للاقتصاد الإسلامي، هذا من جهة أخرى فإن المتأمل في واقع التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم يلاحظ أن الاقتصاد العالمي أصبح اليوم يبحث عن بدائل وحلول جديدة، وهو على استعداد لقبولها مادامت تحقق أهدافه، ولعل واقع المؤسسات المالية التقليدية يبين ذلك حيث توجهت الكثير منها إلى استخدام أدوات تمويل إسلامية.

خالد بوخلخال، دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، الجزائر، 2011-2012.

تكمن أهمية المذكرة في كونها تعالج أحد المواضيع الحديثة نسبيا في مجال المالية وهو الهندسة المالية باعتباره موضوع مطروح على طاولة البحث والاستقصاء كما إن لابتكارات والإبداعات المالية التي تظهر من حين لآخر هي الوجه الحقيقي للهندسة كونها دائما تبحث عن هذه الابتكارات لإيجاد الحلول الجذرية للمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المؤسسة.

قبائلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسويق بجامعة 2013-2014.

تعد دراسة المخاطر البنكية من الدراسات الهامة وذلك للاعتبارات التالية:

- القطاع المالي يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة والحساسة في الدولة، الأمر الذي يقتضي دراسة العناصر المكونة لهذا القطاع والعوامل التي تؤثر فيه وتحد من بقائه واستمراره.
- إعطاء متصفح هذا البحث نظرة شاملة عن جميع المخاطر التي يمكن أن يتعرض له البنك.
- يمكن أن يفيد هذا البحث في التعرف على طرق وأساليب تقييم المخاطر وكذا تسييرها.

أما دراستنا فتناولت كيفية تطبيق تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية، كما قمنا بالاستعانة بإحدى هذه التقنيات وهي طريقة القرض التنقيطي في تقييم مخاطر القروض البنكية.

تقسيمات البحث:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة ، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للهندسة المالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول ماهية الهندسة المالية وفي المبحث الثاني إستراتيجيات وأثار الهندسة المالية، أما المبحث الثالث فكان أدوات الهندسة المالية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه إدارة المخاطر البنكية من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى إدارة المخاطر وفي المبحث الثاني إلى ماهية إدارة المخاطر البنكية أما المبحث الثالث فكان طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية.

الفصل الثالث: خصصناه للدراسة التطبيقية من خلال تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت من خلال ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني طريقة القرض التنقيطي، أما المبحث الثالث فكان تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي.

الفصل الأول

الإطار النظري

للمهندسة المالية

تمهيد:

ظهر في السنوات الماضية وبالتحديد في سنوات الثمانينات من القرن الماضي مفهوم جديد في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي وهو ما يطلق عليه الهندسة المالية، والذي يتيح إمكانية توزيع المخاطر وزيادة العائد، ومن خلال التنوع المتاح في إمكانية استعمال أكثر من عائد من الصفقات اليومية. وتعد الهندسة المالية عملية تطويرية انطلاقاً من الدور الذي تؤديه في تنشيط البورصات المالية العالمية ولهذا بوصفها ابتكارات جديدة في المنشآت والمؤسسات الاستثمارية بصورة عامة فضلاً عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز المالية العالمية.

كما أن ظهور الهندسة المالية وأدواتها وفر سوق يوفر مجالات ابتكار متعددة ومتطورة في المستقبل القريب والبعيد وأن الغرض الأساسي لها هو التحوط ونقل المخاطر إلا أن استعمالها قد توسع بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية يشمل أغراض الاستثمار والمضاربة ولازالت عملية تطوير الأدوات الجديدة واستعمالاتها مستمرة وبصورة متزايدة حتى الآن.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية.

المبحث الثاني: إستراتيجيات وأثار الهندسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية.

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية

هناك من يشبه الهندسة المالية بالهندسة المعمارية والمهندس المالي بالمهندس المعماري وأدوات الهندسة المالية بأدوات الهندسة المعمارية التي يمكن من خلال استعمالها إيجاد العديد من التشكيلات والمراكز المالية المختلفة هو كذلك الاعتماد على النماذج والأساليب الكمية المدروسة بعناية وإمكانية تعميم وبناء التشكيلات المختلفة باستعمال الأدوات المالية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية

إن الهندسة المالية تمثل ميدانا خصبا للإبداع والابتكار المالي والذي يمكن المستثمرين من الاستثمار السليم والواضح.

هناك مجموعة من التعاريف للهندسة المالية:

- يعرف الخبير الاستثماري "نشأت عبد العزيز": الهندسة المالية على أنها تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول مبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية، ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطوير أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشأة الأعمال.¹

- الهندسة المالية هي تلك الفلسفة التي تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الميزانية بالإضافة إلى بنود المركز المالي وحسابات الأرباح والخسائر والتي تشتمل على تجارة أوراق المالية والأدوات الاستثمارية لأجل قادمة.²

- الهندسة المالية هي فلسفة يمكن من خلالها توجيه استعمال الأدوات المبتكرة المتمثلة بالمشتقات المالية والتحوط من المخاطر المالية، فضلا عن شمولها على تقنيات توجيهية على تجارة الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية (الموجودات) المستقبلية.

وتوجد عدة شروط أساسية تمكن من الحكم على نجاح الهندسة المالية وهي:³

- أن يكون المنتج أو العملية إبداعية أي مبتكرة.

- تمكن هذه المنتجات أو العمليات المصدرين أو المستثمرين من إنجاز العمليات التي لم يكن باستطاعتهم القيام بها سابقا.

¹ - نشأت عبد العزيز، فن إدارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، العدد 2002، 269، ص 32.

² - هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 23.

³ - جليل كاظم مدلول العارضي، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 19.

- أن تجعل الأسواق أكثر كفاءة.
 - أن تزيد ثروة حاملي الأسهم أو حتى الوسطاء.
 - مفهوم الهندسة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات: بالنسبة لمؤسسة الأعمال فإن الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمية التحليلية المعمقة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة. وهذه قد تتضمن النشاطات التالية:¹
 - تعظيم قيمة المؤسسة.
 - إدارة محفظة الأوراق المالية.
 - التفاوض حول التمويل، التحوط في الصفقات التي تعكس مباشرة على قيمة ضريبة المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية.
 - تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والمؤسسة.
 - تنظيم صفقات الشراء يوازن مصالح كل المورد والمؤسسة.
- المطلب الثاني: نشأة الهندسة المالية**

إن ممارسة الابتكار قديمة جداً، حيث استخدم الصكوك متطورة في الائتمان والدفع ترجع إلى حقبة الحملة الصليبية الأولى ما بين 1095-1099 ولقد وثق ذلك في رسائل التجار واليهود في القاهرة كما استوجب مفهوم تنوع المخاطر والقياس الكمي لمخاطر التأمين في القرن الرابع عشر وقد تضمن رسائل التاجر والبنك الإيطالي "فرانشيسكو داتيني" تعليمات مفصلة إلى وكلائه عن كيفية تنوع المخاطر والتأمين البضائع أما ما يميز الهندسة المالية الحديثة هو الإدارة الكمية لعدم اليقين.²

إن التطورات في الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما عرفته التعاملات الاقتصادية من تحرير مالي شامل للأسعار، جعل من الأسواق المالية ومؤسسات الوساطة المالية أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها الشيء الذي استدعى الصناعة المالية من أجل استحداث طرق وإستراتيجيات تمويلية جديدة تسمح بتلبية رغبات المتعاملين في الأسواق المالية مع تحقيق تدفقات نقدية معتبرة لاستثماراتهم سواء كانوا أفراداً، مؤسسات مالية، وحكومات وهذا ما عرف بثورة الابتكارات المالية في إدارة المخاطر وعمليات التحوط، هكذا يتضح لنا بأن الهندسة المالية نشأة في وسط، اقتصادي علمي عمته المخاطر والتغيرات

¹ - عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بوعلوي، الشلف، 2006-2007، ص 02.

² - ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 19-20.

المستمرة في القيم الاقتصادية الجزئية والكلية، وفي ظل هذه الظروف ظهرت الحاجة للانتقال إلى اقتصاد مالي متطور يولد مصادر استثمارية جديدة ويخدم مصطلح الأفراد والمؤسسات، ويعزز التكتلات الاقتصادية.

يعود ظهور مصطلح الهندسة المالية في علم التمويل إلى الثمانينات في القرن الماضي وذلك مع ازدياد وتوسع انتشار الأدوات المالية المشتقة في مطلع الثمانينات بدأت بورصة وول ستريت (بورصة نيويورك للأوراق المالية) بالاستعانة ببعض الأكاديميين ذوي الشهرة الواسعة لتطوير منتجات أسواق المال، وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا كلما زاد الاستعانة بالأكاديميين وكثير من هؤلاء الأكاديميين كانوا حائزين على درجات علمية متقدمة في العلوم.

وفي منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية الوليدة اسما أكثر قبولا وانتشارا وهو الهندسة، وقد ساهم العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية، وبينما كانت المخاطر دائما حاضرة، فإن تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسومة في السنوات الأخيرة حيث أن بورصة نيويورك للأوراق المالية قد استفادت كثيرا من البحوث والدراسات التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية، وأن تطور الكمبيوتر قد أدى دور بارزا في تقدم صناعة الهندسة المالية.

لذلك فإن الهندسة المالية يجب أن تصبح يوما ما جزءا مهما ورئيسيا في قاعدة المعلومات لمن يشتغلون وظائف الإدارة أو يشتغلون في مجالات التمويل والاستثمار.¹

المطلب الثالث: أسباب بروز الهندسة المالية

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور الهندسة المالية، نذكر منها:²

- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، الذي أدى إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة المزيد من التمويل عن طريق جذب المستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
- إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية.
- تطوير أدوات المالية المرجحة بين الأسواق وذلك لتقليل التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق المالية.
- تعدد إستراتيجيات الاستثمار وتنوعها.

¹ - رضوان، سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص 92.

² - جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

- ظهور احتياجات مختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:

تقوم الوسائط المالية (من البنوك، شركات التأمين، شركات الاستثمار وسماسرة... الخ) عموماً بتسهيل تمويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية لوحدة العجز المالي ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم، على الأقل نظرياً، من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية.

ولكن أصبح من المسلم به الآن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي إلى شيء كثير من عدم الفعالية وقلة في الكفاءة المدركة، وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الإستحقاق، جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً، ولذلك ظهرت الحاجة للإبتكار وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات.¹

- تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض:

مما لا شك فيه إن تقنية الحاسوب قد أثرت في القطاع المالي بصورة كبيرة، سواء حدود ومفهومه أم طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب في أشياء أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فريدة مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء، لكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تمويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير، تنعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله.

- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية:

يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مقدرة السوق على مقابلة للاحتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوقورات ملحوظة وبسرعة ودقة عاليتين وهذان المعياران (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجيه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تجويد وتقديم الخدمات للعملاء.

يمكن كذلك إضافة عوامل أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية واتساع انتشارها، ومن

بين هذه العوامل:²

¹ - هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

² - مظهر سامر قنطقجي، المشتقات الإسلامية لإدارة المخاطر، موقع الفقه الإسلامي: تاريخ الإطلاع 2017/04/02 على الساعة 16:30
http://www.kantakgi.org/figh/files/markets/murhtagat.doc

- زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة:

أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم المستقبلية والمقايضات والابتكارات في الاتصالات وتقنية الحاسبات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جدا، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل واسع.

- زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها:

فقد ظهرت التقلبات في الأسعار (أسعار السلع وأسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات) خاصة بعد التوجه العلمي لتعويم أسعار* الصرف وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية وتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال.

- محاولة الاستفادة من النظام المالي:

يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد.¹

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 260.

* تعويم أسعار الصرف: هو سعر صرف العملة الذي طرأ عليه تعويم بحيث أصبح محررا بشكل كامل، فلا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر، وإنما يتم إفرازه تلقائيا في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتتقلب أسعار صرف العملة العائمة باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى إنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد.

المبحث الثاني: إستراتيجيات وأثار الهندسة المالية

تتضمن الهندسة المالية ثلاثة أنواع من الأنشطة وهي: ابتكار أدوات مالية جديدة، ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنه تخفيض التكاليف، التجارة من خلال الشبكة العالمية والتجارة الالكترونية، ابتكار حلول جديدة للإدارة المالية.

المطلب الأول: فلسفة الهندسة المالية وعلاقتها بالابتكار المالي

عند الحديث عن الهندسة المالية، المقصود بها الأنشطة كافة التي تقوم على مبدأ ابتكار أدوات مالية والتمويلية جديدة وتطوير أدائها وابتكار وسائل وحلول لمواجهة مشاكل تطبيقها، وكذلك إدارة العناصر التمويلية والضرورة الاقتصادية لذلك.

ففي السنوات الأخيرة من القرن الماضي إلى الوقت الحالي، مر العالم بمحطات مهمة توقف عندها خبراء المال والصرافة لدراسة أثارها الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثلت في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، إذ وجدت حالة من عدم التكافؤ بين مؤسسات المال الإسلامية ومثيلاتها التقليدية وخاصة في أسواق التمويل والخدمات المالية والمصرفية المحلية والعالمية، ما أدى إلى تغيير نمط إدارة الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى نمط اقتصاد السوق، حيث برزت تحديات تنافسية غير متكافئة.¹

هنا يظهر دور الهندسة المالية، ليس فقط في توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية بل يتجلى في الابتكار والإبداع والتطوير للمنتجات المالية، وهذا يتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على توظيف فلسفة الهندسة المالية وتحويلها إلى وسيلة حقيقية للابتكار والإبداع وتضمن لها التميز في تسويق منتجاتها المالية بهدف كسب المنافسة مع المؤسسات التقليدية، خاصة وأن الأزمة المالية العالمية أظهرت الخلل في المؤسسات المالية التقليدية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي، وأعاد ذلك شيئاً من الثقة لدى المؤسسات المالية الإسلامية على القدرة التنافسية في أدواتها المالية المتبعة وعدم تأثرها الكبير بنتائج الأزمة العالمية.²

وحتى تؤدي الهندسة المالية دورها المنشود لا بد وأن تتوفر لها المتطلبات الضرورية مثل المعرفة بالسوق وحاجاته الأساسية من قبل المؤسسات المالية وكذلك الإفصاح المرتبط بالشفافية، أي كل ما يعني البيانات التي يمكن أن تؤديها الأدوات التي تم ابتكارها أو تطويرها.

¹ - أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، بدون طبعة، الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 60.

² - مرجع سابق، ص 65.

ومع قناعتها الكاملة أن قطاع الصناعة المالية ما يزال أمامه تحديات جمة للانتقال إلى مراحل متقدمة لتطوير وتحديد منتجاته المالية بالشكل الذي يساعده على تحقيق قدر من المنافسة في السوق المصرفية العالمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر حتى لا يوصلنا الأمر إلى حالة من الجمود تسهم في خلق روح المبادرة والإبداع التي تسعى إليها في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، والوصول إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والمتانة البنكية، في الوقت الذي ما تزال فيه العديد من مؤسساته المالية والبنكية تعتمد على البحث عن البدائل لكل منتج مالي يظهر في المؤسسات المالية التقليدية، وهذا من شأنه أن يعيق عملية التطوير المنشودة والتي نسعى من خلالها لإيجاد مبتكرات مالية بهوية إسلامية تلي حاجات عملائها كافة سواء في مجال الاستثمار أو حاجتهم للتمويل، هذا من جانب ومن جانب آخر السعي لكسب المزيد من الحصة السوقية في الأسواق المالية العالمية.

والخلاصة مما سبق يمكن القول إن الهندسة المالية تعد نمطا لأسلوب التمويل الذي يهدف إلى تحقيق الكفاءة من المنتجات المالية وتطويرها بما يتلاءم مع الاحتياجات المالية المتعددة والتي تتصف بالتحديد، وتبرز أهميتها اليوم كونها تمثل علاقة توازن بين أهداف مختلفة عدة يمكن استيعابها بواسطة الأدوات المالية المبتكرة ووجود مؤسسات مالية وبنكية فاعلة تتقن ذلك.¹

المطلب الثاني: إستراتيجيات الهندسة المالية

يقصد بها التشغيل الفعال لمصادر واستخدامات الأموال، بالإضافة إلى التشغيل الديناميكي للمنتجات المالية الجديدة عن طريق الصفقات التي تعقد لأوامر تنفيذ في المستقبل، وتركز الإستراتيجية في الهندسة المالية على:²

أولاً: تحديد عناصر القوة الداخلية للمشروع أو المؤسسة المالية

الأصول المادية والمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أصول متغيرة وأصول ثابتة، وحقوق الملكية والخصوم طويلة وقصيرة الأجل.

ثانياً: تحديد فرص الاستثمار والتمويل داخل أسواق المال وخارجها

والتي تحقق جذب وربط إمكانيات المشروع بتلك الفرص.

ثالثاً: تجنب التمديدات والمخاطر المالية في الأدوات المالية

مثال ذلك تذبذب أسعار الفائدة على السندات والقروض وتغيرات أسعار الصرف والمخاطر الأخرى.

¹ - أحمد سقر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة، ص 235.

رابعاً: الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال الدولية

في تعديل محفظة الاستثمار لزيادة العائد وخفض المخاطر.

خامساً: بناء وإعادة بناء المنظومات المالية في الأجل القصيرة والأجل الطويل.

بصفة دورية في ضوء التغيرات الداخلية والخارجية بسوق المال والبيئة المحيطة:¹

1- إدارة المنظومة المالية اليومية:

وتخص الأوراق المالية والنقدية وأوراق القبض وأوراق الدفع والمقاصة وتبديل السندات والأسهم والفائدة العالية بأقل منها وفروق أسعار العملات، وتهدف المنظومة المالية اليومية إلى الاستفادة من القيمة الزمنية للنقود وتذبذبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتسويات والمقاصات بما يزيد من التدفقات المالية الداخلة عن التدفقات المالية الخارجة.

2- إدارة المنظومة المالية قصيرة الأجل:

وتهدف إلى الربط تمويل الأموال المتداولة من مصادر تمويل قصيرة الأجل، والإدارة المثالية لكل عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، كما تهدف تلك المنظومة أيضاً إلى الاستفادة من اتجاهات التغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال العام الواحد:

- إدارة النقدية وإدارة الحساب الجاري بالبنك.
- إدارة الأوراق المالية سريعة التسويق، وإدارة القروض قصيرة الأجل.
- إدارة التغيرات والأزمات المالية والضمانات والتسويات والمقاصة.
- إدارة الضرائب والرسوم.
- إدارة الربحية والمركز المالي في الأسواق المالية.

3- إدارة المنظومة المالية طويلة الأجل:

لضمان تمويل الأصول الثابتة (الاستثمارات المالية) من مصادر تمويل طويلة الأجل لحقوق الملكية الأسهم العادية والممتازة، الخصوم، القروض طويلة ومتوسطة الأجل، فالاستثمار في الأصول الثابتة كالألات والمعدات والأراضي والمباني والسيارات وغيرها يحتاج إلى إدارة فعالة في اختيار فرص الاستثمار، تحديد تكلفة التمويل وتحديد مخصصات الاهتلاك، أي كل نوع من الأصول الثابتة والإجابة على التساؤل حول شراء الأصل أو استئجاره، والشراء نقداً أم بالتقسيط، وإدارة كل مصدر من مصادر التمويل سواء باقتراض

¹ - فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، المرجع السابق، ص 235-236.

أو عن طريق إصدار أسهم جديدة، واتخاذ قرار زيادة رأس المال والأرباح المحتجزة ونوع العملات والضمانات والرهونات وغيرها.

ويمكن تلخيص هذه المجموعة من المنظومات في قائمة العشرين مفتاحا التالية:¹

- تنظيم الإدارة المالية.
 - أهداف الإدارة المالية.
 - تحديد نشاط فرق الإدارة المالية.
 - تخفيض التكاليف والمخاطر.
 - إجراء التقييد المطلوب.
 - ممارسة وظائف الإدارة المالية والحكومية.
 - انعدام الانحرافات تساوي صفر.
 - زيادة معدلات أداء الإدارة المالية.
 - الحفاظ على الحسابات في الإدارة المالية الالكترونية.
 - إدارة وقت الأنشطة المالية دون تأخير.
 - تأكيد جودة المنظومة المالية وتطبيق المعايير المالية.
 - تنمية سلاسل القيمة التوريدية.
 - إدارة النقدية.
 - تمكين العاملين في الإدارة المالية.
 - تنويع المهارات والقدرات.
 - جدولة القرارات المالية القصيرة الأجل والطويلة.
 - مراقبة كفاءة القرارات المالية.
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات.
 - الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
 - تطبيق تكنولوجيا الإدارة المالية الالكترونية والاستثمار الالكتروني والبورصة الالكترونية.
- تساعد المفاتيح العشرون على الفهم الدقيق للمنظومة المالية وإعداد المقارنة وتحقيق المزايا التنافسية والمراكز المالية القومية بعيدا عن الأزمة المالية المعاصرة.

¹ - فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 30.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للهندسة المالية

لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات التطبيقية حول آثار الابتكار المالي على المتغيرات الاقتصادية تعتبر قليلة جدا.

أولا: الهندسة المالية والسياسات الاقتصادية

يرجع الفضل في الإبداع المالي إلى التقدم التقني الذي يسهل الحصول على المعلومات والتجارة ووسائل الدفع وإلى ظهور الأدوات والخدمات المالية الجديدة، وأشكال جديدة للمؤسسات والأسواق المالية الأكثر تقدما وكفاءة، وتتمثل فيما يلي:

1- آثار الإبداع المالي على السياسة النقدية:

يرجع الفضل في الإبداع المالي إلى التقدم التقني الذي يسهل الحصول على المعلومات والتجارة ووسائل الدفع، وإلى ظهور الأدوات والخدمات المالية الجديدة، والأشكال الجديدة للمنظمات والأسواق المالية الأكثر تقدما وكفاءة، لكي يكون الإبداع المالي ناجحا يجب أن يؤدي إما:

- إلى أن يخفف التكاليف والمخاطر.

- أو يقدم خدمة محسنة تؤدي إلى سد الحاجات الخاصة لجميع المشاركين في النظام المالي.

ربما يكون "منسكي هيمان" من أوائل الذين درسوا أثر الابتكار المالي على فعالية السياسة النقدية، يرى منسكي أن أدوات السياسة النقدية، سوف لا تجدي كثيرا على المدى المتوسط، نظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية.¹

يمكن إيجاز أهم آثار الإبداع المالي على السياسة النقدية فيما يلي:

- من الصعب جدا إدارك كل ما يحيط بالابتكار المالي، وأصعب من ذلك توقع نتائجه من الناحية العلمية لأنه عملية مستمرة، فهو يضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك المركزية.
- السبب الأخر الذي يحتم على البنوك المركزية تتبع التطورات التي تحدث في الإبداعات المالية هو أن بعض تلك التطورات تغير من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما أنه يشمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومدلولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة أو لاتخاذ قراراته بخصوص سياسته.

¹ - عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مفتوحة متوافقة مع الشريعة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 11، جدة، 1999، ص 30.

2- الابتكار المالي والاستقرار الاقتصادي:

تؤدي الابتكارات المالية إلى ضعف فعالية السياسة النقدية وبالتالي ضعف أثرها الاقتصادي، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك أن الأنظمة والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار، بينما الابتكار بحسب تعريفه أصلاً وهو خروج عن السائد المستقر ومن ثم سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار.

يعني أن للابتكار المالي سلاح ذو حدين، فهو نافع ومفيد حينما يحقق المصالح المشروعة، إذ يرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، ومن ثم يزيد من الرفاهية، وهذه الزيادة في الرفاهية تعادل ما قد يحدث من عدم استقرار بسبب طبيعة الابتكار، لكن إن خلا الابتكار المالي من هذه الإيجابيات، وكان المقصود منه هو مجرد تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية، فسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم استقرار الأسواق المالية دون مقابل من الرفاه الاقتصادي.¹

3- الابتكار المالي والنمو الاقتصادي:

إذا كان الابتكار المالي يزيد من كفاءة النظام المالي، فهذا يعني بالضرورة أن يكون له تأثير كبير على عمل الاقتصاد عموماً، طالما أن الابتكار المالي يساعد على توفير الأموال للأعوان الاقتصاديين الجدد، فمن المحتمل أن يكون له تأثير إيجابي على فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل هناك عدة قنوات لبلوغ أثر الابتكار المالي إلى النمو الاقتصادي منها:

- يؤدي تطوير الابتكار المالي كنتيجة لاستخدام الهندسة المالية في وسائل الدفع إلى تخفيض تكاليف المعاملات وبالتالي تسهيل تجارة وتبادل السلع والخدمات، وهو الذي يجب أن يؤدي في النهاية إلى التخصيص الأمثل للموارد، على المدى الطويل، فإن ذلك سيدعم النمو الاقتصادي.
- الطريق الآخر الذي يمكن من خلاله أن يؤدي الابتكار المالي إلى حفز النمو الاقتصادي هو أن انتشار المنتجات الجديدة سيساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملاً وكفاءة، ومن أمثلة ذلك أن تطور التقنية المالية مثل المشتقات المالية والتوريق مكن من تجميع المخاطر التجارية أو تشتيتها حسب الحاجة، وكنتيجة لذلك أصبحت الأسواق المالية أكثر سيولة وأكثر عمقا، كما أصبحت الأسعار أكثر تنافسية.²

¹ - سامي السويلع، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة المصري للاستثمار، ديسمبر 2001، ص 9.

² - المرجع السابق، ص 6.

ثانيا: الهندسة المالية وطبيعة المؤسسات المالية

ونقصد بالمؤسسات المالية المؤسسات الوسيطة التي تقوم بضخ المدخرات الفردية والحكومية في قنوات الاستثمار والإقراض ومنها: البنوك التجارية، بنوك الادخار، اتحادات الائتمان، شركات التأمين، صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار، شركات التمويل و ضمانات الائتمان ومؤسسات التمويل الدولية.¹

1- الهندسة المالية والمؤسسات المالية:

الإبتكار المالي هو موضوع الهندسة المالية الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل فعالية السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى تلاشي الحدود الفاصلة بين المؤسسات المالية المختلفة، ولقد ساهم التطور المستمر في الأدوات والآليات التمويلية، مع التقدم المذهل في تقنية المعلومات إلى تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية حيث تصبح محصلة الدمج ذوبان الفوارق بين المؤسسات قبل الإندماج.²

2- الهندسة المالية وطبيعة عمل المؤسسات المالية:

إن أساس طبيعة عمل المؤسسات المالية هو الوساطة المالية، وقد أدى استخدام الهندسة المالية في ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة خاصة مع التطور التقني إلى تناقص الحاجة إلى العمل البنكي فمن ناحية صار بإمكان ذوي الفوائض الاتصال مباشرة مع ذوي العجز من خلال سوق الأوراق المالية وآلية التوريق، ومن ثم انحسر دور المؤسسات المالية وخاصة البنوك في تحقيق الوساطة بين طرفين، وهو ما أدى إلى ما يسمى "انكماش الوساطة" ومن ناحية أخرى ساهم التطور التقني والمالي في إمكانية الموازنة بين أجال الأصول والمطلوبات المالية للأفراد والمؤسسات، بحيث تقلص دور البنوك حتى في هذا الجانب.

ثالثا: الهندسة المالية والأسواق المالية

تجمع أسواق المال المدخرين والمستثمرين في لقاءات مباشرة لشراء وبيع الأوراق المالية وتوجد أشكال مختلفة من أسواق المال حسب النشاط والموقع الجغرافي، وأهم الأسواق المالية:

1- أسواق النقد: حيث يتم التعامل في الأموال لفترات تصل لعام أو أقل من العام، وقد يتم فيها تداول الأوراق المالية سريعة التسويق والأوراق التجارية، ومن أهم المشاركين في الأسواق النقدية سماسرة الأوراق المالية الحكومية والبنوك التجارية.

¹ - فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² - إبراهيم سامي السويلح، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

2- أسواق رأس المال:

وهي الأسواق التي تغطي المعاملات المالية المتوسطة أو الطويلة لأجل مثل السندات والأسهم الممتازة والأسهم العادية.

- الأسواق الأولية: وهي أسواق توفير الأموال للاستخدام أي أسواق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية.
- الأسواق الثانوية: وهي أسواق إعادة بيع الأوراق المالية حيث يبيع أحد المستثمرين لغيره من المستثمرين¹.

رابعاً: الهندسة المالية وأسعار الفائدة

سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الذي يتحقق بعيداً عن المخاطر والتوقعات التضخمية ويتحدد سعر الفائدة الحقيقي بتفاعل العرض منه والطلب على النقود أو الأوراق المالية.

أما سعر الفائدة الفعلي فهو سعر الفائدة الحقيقي مضافاً إليه:

- معامل المخاطرة.

- معامل التضخم.

- معامل تفضيل السيولة.

وهو ما يتم دفعه فعل في السوق من أسواق المال، ويتطلب المستثمرين والمقرضون عائد مرتفع على

الإقراض أو الاستثمار ويطلق على هذا العائد المرتفع عائد المخاطر ويشمل:

- مخاطر عدم السداد.

- مخاطر تاريخ الاستحقاق فكلما ارتفعت أسعار الفائدة، كلما انخفض سعر السند وكلما طالت فترة الاستحقاق كلما زادت تقلبات الأسعار.

- مخاطر القدرة التسييرية والتسويقية فكلما زادت القدرة التسويقية كلما انخفضت المخاطر.

خامساً: الهندسة المالية وتمويل المشروعات

لقد أدى تنوع طبيعة ومخاطر الائتمان في المشروعات مع آثار تقلبات أسعار الصرف ووعي المستوردين

بضرورة تنويع أدوات ومنتجات جديدة مما زاد من فرص تطبيق الهندسة المالية في نقل تمويل المشروعات بصفة أساسية والتجارة الخارجية في السلع والخدمات بصفة عامة.

ويعتمد اليوم عدد كبير من البنوك واتحادات البنوك وبنوك تنمية المشروعات على ضمانات لاستثمار

الهندسة المالية بغرض:

¹ - فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- تخفيض تكلفة التمويل.

- تخفيض المخاطر.

- توفير ضمانات الائتمان.

وتعتمد منتجات الهندسة المالية في تمويل المشروعات على:

- طبيعة المخاطر السياسية في الدور المستوردة.

- طبيعة المشروعات والخدمات المعاونة.

- مصادر المشروعات والخدمات.

- نضج المنتجات المالية المستخدمة.

- هيكل الائتمان وتكلفة التمويل وأسعار الفائدة المقترحة.

وتتميز الهندسة المالية بين ثلاثة أنواع من المخاطر:

- مخاطر المصدر.

- مخاطر المستوردة.

- مخاطر التمويل أو البنوك.

كما تستخدم الهندسة المالية خليطاً من أسعار الفائدة الثابتة و ضمانات الائتمان لتغطية المخاطر

التالية:

- مخاطر عدم توفر العملات الأجنبية.

- مخاطر استهلاك القرض.

- مخاطر عدم التسليم.

حيث يتم توفير غطاء للعملة الأجنبية وغطاء للسندات وغطاء لمخاطر الاستثمار وتقلبات أسعار

الفائدة، ويتم تمويل المشروعات إما مباشرة أو عن طريق خصم الكمبيالات وخطابات الضمان أو توفير

مقابل لأسعار الفائدة أو إعادة الإقراض.

وتهتم الهندسة المالية بتوفير مصادر تمويل متعددة للمشروعات بغرض بناء محفظة ذات ضمانات عالية

ومخاطر متدنية وتمويل مناسب ويسمح ذلك باستخدام عدة عملات و عدة أسعار صرف وتغطية شاملة

لمخاطر العملات المختلفة.¹

¹-فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص127.

سادسا: الهندسة المالية والمركز المالي

الهندسة المالية تهتم كثيرا بتحقيق مراكز مالية مثلى للمؤسسات الناشطة في الأسواق المالية وهذا يساعدها على تحقيق أهدافها المالية والنظامية والمعنوية ويكون هذا ب:

1- سياسة ومخصصات الإهلاك للأصول الثابتة:

تأخذ بعض المؤسسات بسياسات الإهلاك بغرض توفير مجمع من الاحتياجات التي تستخدم لإعادة شراء الأصول بعد بيع الأصل القديم كخردة.

- من 1 إلى 3 سنوات لاستهلاك معدات وأجهزة البحوث والتطوير والمعامل.

- من 2 إلى 5 سنوات لاستهلاك الكمبيوتر والآلات الكاتبة.

- من 3 إلى 7 سنوات لأثاث المكاتب والماكينات المستخدمة في الإنتاج الصناعي والزراعي.

- من 4 إلى 10 سنوات لآلات ومعدات التنقيب عن البترول وأبكر البترول والمعادن.

وتعتبر مخصصات الإهلاك مصروفات غير نقدية أي مصدر للتمويل حيث تحتجز وتنفق في تاريخ لاحق عند إعادة شراء الأصول.

2- المؤشرات والنسب المالية:

يتم إعداد المؤشرات والنسب المالية لشركة لكل سنة والمقارنة بالسنوات الماضية كما يمكن مقارنة النسب المالية للشركة بالشركات الأخرى والصناعة أي النشاط الذي تنتمي إليه، وتفيد المؤشرات المالية للحكم على كفاءة وفعالية المنظومة المالية في كل من الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل.¹

¹ - فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية

تبرز أهمية منتجات الهندسة المالية ومدى تفعيلها وتطويرها في سوق الأوراق المالية باعتبارها مصادر تمويل في الاقتصاد العالمي، فتنوع المنتجات المالية يتمكن المستثمر من تقليل المخاطر وزيادة العوائد، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار في سوق المال.

المطلب الأول: أدوات الهندسة المالية في سوق النقد

من أهم منتجات الهندسة المالية التي عرفها سوق النقد ما يلي:

أولاً: شهادة الإيداع القابلة للتداول

ظهرت شهادات الإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961 وأعتبرت مصدراً رئيسياً للأرصدة الإضافية في بنوكها وأصدرت سنة 1966 في لندن، وعرفت بأنها أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية تصدر في إحدى البنوك الدولية بالدولار الأمريكي أو بعملات أجنبية أخرى متداولة بالسوق الحر مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، بالاتفاق مع شركة مصدرة محلية وذلك بإيداع الأوراق المالية الخاصة لدى بنك الإيداع أو بنك الإصدار ويتم تبادل هذه الشهادات كبديل للأوراق المالية الأصلية وهذه الشهادة لها كافة حقوق مالك السهم المحلي من حيث التوزيعات النقدية والعينية ويبيع الأسهم¹.

1- أنواع شهادات الإيداع:

نذكر من أهم أنواع شهادات الإيداع ما يلي:

أ- شهادات الإيداع الأمريكية: وهي تلك الشهادات التي يتم إصدارها وتداولها في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيداع الأوراق المالية لإحدى الشركات الأجنبية.

ب- شهادات الإيداع الدولية: وهي تلك الشهادات التي يتم إصدارها وتداولها في أكثر من سوق مالي من أسواق المال الدولية وذلك وفقاً لشروط ومتطلبات السوق.

2- خصائص شهادات الإيداع:

وهناك مجموعة من خصائص نذكر منها:

أ- الشركة المصدرة: يجب أن يكون وضعها المالي جيد كما تقدم نتائج الأعمال لثلاث سنوات سابقة للإصدار وتقوم الشركة المصدرة بإبلاغ كل المعلومات الخاصة بالشركة التي ترغب في إصدار شهادات الإيداع لبنوك الإيداع وهذا ما يجعلها مضمونة.

¹ - أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص ص 81-82.

ب- عملية الإصدار: تصدر بالدولار الأمريكي أو أي عملة متداولة في السوق الحر في حين أن الأسهم المحلية تكون بالعملة المحلية مما يلغي مخاطر سعر الصرف.

ج- القيد بالبورصة: تصدر شهادات الإيداع بالسوق الخارجي ويتم قيدها بالبورصات العالمية وتعتبر بورصة نيويورك وكذلك بورصة لندن من أكثر البورصات التي تقيد الأوراق الأجنبية والشهادات الدولية.

د- التسوية والمقاصة: تتم بأنظمة وشروط متفق عليها دولياً.

هـ- الأرباح: إن الشركة المحلية توزع الأرباح بالعملة المحلية في حين بنك الإيداع الدولي يتولى عملية تحويل الأرباح إلى العملات الأجنبية أو الدولار الأمريكي، وتوزيعها على ملاك شهادات الإيداع بعد خصم الضرائب إن وجدت.¹

و- حرية التداول: تتداول في الأسواق الدولية بكل حرية.

ز- شراء وبيع واستبدال شهادات الإيداع: يمكن لحامل شهادة الإيداع إلغاء شهادته أو استبدالها بالأسهم المحلية ويحق له استبدال الأسهم المحلية بإصدار شهادات إيداع جديدة قابلة للتداول في السوق العالمي، كما يمكن له بيعها واسترداد أمواله أو إعادة شراء أخرى وكل هذا نتيجة لمرونتها.

3- الطلب على شهادات الإيداع:

هذه الشهادات تزيد من تنوع المحفظة المالية وتقلل من المخاطر وذلك بالتغلب عن مشاكل تسوية العمليات وعقبات سعر الصرف هكذا تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول منتجاً مالياً يضاف لمنتجات الهندسة المالية والذي يعتمد عليه في حل مشاكل تمويلية عديدة فهي تمثل الأوراق المالية ذات أجال مختلفة تعطي لحاملها مقابل إيداع مبلغ معين ويتقاضى مقابل ذلك فائدة محددة كما يستطيع تسيلها قبل تاريخ استحقاقها.²

ثانياً: اتفاقية إعادة الشراء

تعتبر أحد عقود المشتقات المالية في سوق النقد، تعتمد على وساطة بيوت السمسرة المتخصصة وهي بيع الأوراق المالية وأصول قابلة للتسييل بسعر محدد مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد وسعر محدد يذكر في الاتفاقية، والتي تسمى باتفاقية (Repo)* وغالباً ما تكون فترة الاستحقاق قصيرة الأجل

¹ - قواعد وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع الدولية المصدرة، تم الإطلاع عليه يوم 2017/06/11، على الساعة 23:24 من الموقع

- [http:// www.efna.gov.eg/content/efna](http://www.efna.gov.eg/content/efna)

² - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2002، ص 52.

* Repo : Repurchase agreement

لتمويل عجز مؤقت، وبذلك فهي منتج مبتكر لتسهيل الحصول على التمويل في أي وقت من الأوقات والهروب من قروض فائض الاحتياطي الإلزامي ويوجد نوعين من اتفاقية إعادة الشراء إحداها ساكنة ومدتها ليلة واحدة وأخرى مستمرة بمعنى تتجدد يوميا إلى أن تلغى من قبل أحد الطرفين.¹

1- مكونات اتفاقية إعادة الشراء:

تتكون مما يلي:

أ- **الصيغة:** أي أن يتعهد المستثمر بالشراء، وذلك حسب مركزه فإن كان يريد الحصول على السيولة فيبرم اتفاقية تعهد بالشراء، وإن كان يريد أن يوظف السيولة المتوفرة لديه فيبرم اتفاقية عكسية.

ب- **البائع:** يبيع نقدا ويشترى بالأجل والمشتري وهو يشتري نقدا ثم يبيع بالأجل.

ج- **الأصول المالية:** وهي الضمان في الاتفاقية والهدف منها هو توثيق الدين ومن أبرز الأصول المستخدمة في عمليات الريبو والريبو العكسية هي (أذونات الخزانة، شهادات مالية مدعومة، برهونات عقارية، وشهادات الإيداع).

د- **الأجل:** إما أن تكون الفترة يوم واحد أو لأكثر من يوم واحد وتسمى الريبو ذو الأجل.

هـ- **العائد:** ويقصد به الهامش على اتفاقية إعادة الشراء الذي يدفعه بائع الأصول المالية أما معدل الريبو العكسي فهو الهامش على اتفاقية إعادة الشراء المعاكس الذي يحصل عليه المشتري.²

2- وظائف اتفاقية إعادة الشراء:

تستخدم للعديد من الأغراض:

- استخدامها كأداة للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على حجم الائتمان وتعديل مستوى السيولة لغرض معالجة حالات التضخم والانكماش في الاقتصاد.

- توفير السيولة العاجلة مثل المقاصة اليومية بين البنوك وكذلك توظيف السيولة الزائدة.

- الاستفادة من فرق الهامش بين الريبو والريبو العكسي.

ثالثا: عمليات التوريق

يتعلق الأمر بتوريق القروض البنكية ونقصد به إمكانية تحويل هذا النوع من الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات لقد تم اللجوء إلى التوريق

¹ - طاهر حيدر جردان، أساسيات الاستثمار، دون طبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 153.

² - <http://www.kantakji.com/meaia/9373/ar-yousif-al-tkueaily-1.paf>

تم الاطلاع عليه يوم 2017/06/11 على الساعة 22:00.

لتصحيح الخلل الناجم عن التفاوت في تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات وتحويل المخاطر الائتمانية للديون إلى أطراف أخرى يحاول تجزئة وتفكيك هذه المخاطر بطريقة فاعلة.¹

1- مفهوم التوريق:

هو أداة مالية مستحدثة تفيده قيام المؤسسة المالية بمحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة بأصول، ثم وضع دين واحد معزز إئتمانيا ثم يعرض على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليلا للمخاطر وضمنان للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، كما عرف التوريق باسم مشتقة سوق النقد.²

وعرفه إخلاص باقر النجار بأنه تعريب لمصطلح اقتصادي انجليزي Securitization الذي يعني جعل الديون المؤجلة في ذمة الغير، كصكوك قابلة للتداول في سوق الثانوي أي عملية تحويل طبيعة الورقة من تجارية إلى مالية لبيعها للمستثمرين كشركات التأمين وصناديق التقاعد تستخدم عملية التوريق في سداد مقابل لها هو مترتب عليها من جزاء الدين، لقد حصلت أول عملية توريق في الولايات المتحدة في عام 1970 من القرن العشرين حيث تم توريق عدد من القروض السكنية ثم اقترضت على العقارات المرهونة وقروض السيارات والبطاقات الائتمانية ثم اتسعت لتشمل معظم التدفقات النقدية.

أ- أسباب ظهور التوريق:

من أهم أسباب ظهور التوريق ما يلي:³

- أزمة المديونية العالمية وزيادة خسائر البنوك وارتفاع تكاليف تشغيلها بالإضافة إلى لجوء المقترضين الكبار إلى أسواق مالية مباشرة.

- انتعاش أسواق السندات على الودائع طويلة الأجل لانخفاض أسعار الفائدة في فترة السبعينات.

- ظهور وانتشار مفهوم البنوك الشاملة التي تسعى وراء تنويع مصادر التمويل في كافة القطاعات.

ب- آلية التوريق:

تعتمد عملية التوريق على مجموعة من الأركان وهي:⁴

¹ - إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، بحث مقدم إلى مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 23 المجلد السادس، كانون الثاني، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009، ص 195.

² - عمر طالب عبد المجيد نوني، إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد الثاني، 2007، ص ص 11-12.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 52.

⁴ - منى خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2013، ص 226.

- وجود علاقة دائنة أصلية بين دائن ومدين كالعلاقة بين البنك المقرض والفرد أو المؤسسة أو الحكومة المقترضة بالإضافة إلى رغبة الدائن في التخلص من الدين وتحويله إلى جهة أخرى.
- قيام الجهة المحال لها الدين بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، وذلك استناد الأوراق المالية الجديدة إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة.
- وجود المستثمر الذي يشتري السندات الجديدة ثم يقوم بتحصيل فوائدها في مواعيد المستحقة.

2- أنواع التوريق وأساليبه:

تعتبر الديون المولدة للدخل المكون الأساسي لبرنامج التوريق والذي يتيح للمستثمر الحصول على عائد مناسب لاستثماره، ويمكن تصنيف التوريق على هذا الأساس إلى نوعين أساسيين هما:

أ- تصنيف التوريق وفقا لنوع الضمان:

وهي كالتالي:

- التوريق بضمان الأصول ثابتة: مثل التمويل العقاري الذي يكون العقار مرهون.
- التوريق بضمان متحصلات آجلة: تقوم بعض المؤسسات بتوريق بعض دخولها التي ستحققها في المستقبل بنفسها أو عن طريق شركة توريق الديون.

ب- تصنيف التوريق وفقا لطبيعته:

وتشمل ما يلي:

- انتقال الأصول من خلال بيع حقيقي مقابل شهادات لنقل الملكية بإعادة بيعها وتوزيع التدفقات المالية وفقا لحصص محددة، وهنا تكون الأوراق المالية معبرا لتحقيق هذا الهدف، ويطلق على هذا النوع من التوريق بالتنازل.

- توريق الالتزامات المالية الناشئة عن حقوق وأصول مالية تنشأ عنها أوراق مالية تختلف فيما بينها وفقا لدرجة التصنيف وسرعة الدفع، إمكانية فصل مدفوعات الأصل عن الفائدة.¹

3- أساليب التوريق:

يتم التوريق بأحد الأساليب الثلاثة الآتية:

- أ- استبدال الدين: استبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة ويكون التحويل كليا أو جزئيا إلى ورقة مالية.

¹ - إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، مرجع سبق ذكره، ص 200.

ب- التنازل: يعني التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها.

ج- المشاركة الجزئية: يتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدنية من قبل الدائن الأصلي إلى البنك المتخصص بشراء الذمم وتمويلها، ولا يتحمل بائع الدين بعدها أي مسؤولية فيما لو عجز المدين عن التسديد.

4- مزايا ومخاطر التوريق:

تتمثل مزايا ومخاطر التوريق في النقاط التالية:

أ- مزايا التوريق:

وتتمثل في ما يلي:

- الاقتراض من الأسواق العالمية وخاصة الدول الناشئة حيث قامت هذه الأخيرة بتوريق موجوداتها كوسيلة لتحسين تضيفها الائتماني.
- يضمن التوريق البقاء والاستمرارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوريق قروضها وضمائها من قبل مؤسسات خاصة حتى تخفف عنها كلفة الاقتراض نتيجة للمخاطر الكبيرة المحيطة بها.
- يضمن التوريق تمويل الدين العام بدلا من إعادة الجدولة وتفاقم الديون الخارجية.

ب- مخاطر التوريق:

ونذكر منها:

- المخاطر الائتمانية.
- مخاطر الدول.
- مخاطر السوق وهي المخاطر لنتيجة عن تقلبات الأسعار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والأوراق المالية.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر قانونية وهي انتهاك القوانين إفشاء أسرار المعاملات.
- مخاطر الكفالات.¹

¹ - إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، مرجع سبق ذكره، ص 200.

المطلب الثاني: الأوراق المالية المستحدثة في سوق رأس المال

طَوَّرَ المهندسون الماليون الأوراق المالية التقليدية إلى العديد من الأوراق المالية المستحدثة ومن أهم أنواع الأوراق المالية المبتكرة الصادرة عن الشركات المدرجة في البورصات المنظمة وغير المنظمة هي مستحدثات الأسهم العادية، مستحدثات الأسهم الممتازة ومستحدثات السندات.

أولاً: مستحدثات الأسهم العادية

بجانب الأسهم العادية التقليدية ظهرت أنواع جديدة من الأسهم العادية وهي كالتالي:

1- الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية:

الأصل في توزيعات الأسهم العادية المصدرة لأحد المؤسسات مربوطة بالأرباح التي تحققها الشركة ككل ولكن بعض الشركات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت أسهماً إنتاجية يرتبط كل نوع منها بالأرباح التي يحققها قسم معين من الأقسام الإنتاجية وعلى الرغم من أنها خلقت نوعاً من تضارب المصالح بسبب الاختلاف في تحديد أسعار بين الأقسام الإنتاجية.¹

2- الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة:

الأصل أن التوزيعات التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية لا تعتبر بمثابة أعباء يجب خصمها من الإيرادات قبل احتساب الضرائب ولكن في أمريكا صدر تشريع ضريبي يسمح لشركات التي تباع حصة من الأسهم العادية إلى العاملين فيها في ظل خطة لمشاركتهم في ملكية المؤسسة بخضم توزيعات الأسهم من الإيرادات قبل احتساب الضريبة.²

3- الأسهم العادية المضمونة:

في سنة 1984 في أمريكا ظهر ولأول مرة أسهماً تعطي لحاملها الحق في مطالبة المنشأة بالتعويض إذا ما انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين من خلال فترة محددة عقب الإصدار بغرض تجنب مخاطر انخفاض قيمة السهم أدنى من قيمة شرائه والتعويض يكون إما في صورة أسهماً عادية إضافية أو في صورة نقدية أو في صورة أسهماً ممتازة.

4- أسهم المؤشرات:

استجابة للدعوة للمزيد من الابتكارات والكفاءة لأدوات الاستثمار فتحت بورصة نازداك أبوابها لقيود ما يسمى بأسهم المؤشرات كمحاولة لتخفيض مستوى المخاطر، فأسهم المؤشرات هي أوراق مالية تعطي

¹ - محمود محمد الأغر، الأسواق المالية (المؤسسات، أوراق، بورصات)، بدون طبعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 100.

² - منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، دون طبعة، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998، ص 12.

حاملها حق شائع في محفظة مماثلة لمكونات أحد مؤشرات البورصة حيث قيد أول سهم للمؤشرات في بورصة نازداك في 10 مارس 1999 وهو سهم (Nasdaq 100) والذي ساعد بورصة نازداك على تحقيق نجاح في هذا الجانب، كما ارتفعت معدلات السيولة وعزف المستثمرين عن بورصة نيويورك لعدم وجود نظام تداول إلكتروني فيها وارتفاع التكاليف في المعاملات.

ثانياً: مستحدثات الأسهم الممتازة

ظهرت بالإضافة إلى الأسهم التقليدية أسهما ممتازة حديثة كالتالي:

1- الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة:

إن الأصل في الأسهم الممتازة أن لها توزيعات ثابتة لا تتغير وتتحدد بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم غير أنه في الولايات المتحدة الأمريكية في 1982 ظهر لأول مرة نوع جديد من الأسهم الممتازة التي ترتبط فيها التوزيعات بمعدل العائد على سندات الخزانة، على أن يتم التعديل على السهم من الأرباح مرة كل ثلاثة أشهر بناء على التغيرات التي تطرأ على عائد تلك السندات بشرط أن نسبة التوزيعات لا تقل ولا تزيد على الحدود العلب المشرعة.¹

2- الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت (1981):

هي أسهم ممتازة تعطي كتعويض لحملة الأسهم العادية عن انخفاض القيمة السوقية للسهم كتعويض لملاك الأسهم المضمونة، حيث أن حامل الأسهم المضمونة له حق الأولوية في حالة الإفلاس وقيمة السهم الاسمية تعادل قيمة السهم العادي الاسمية ولها حق التوزيعات بنسبة تعادل ما يتصل عليه السهم العادي كما له حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.²

3- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:

هي الأسهم الممتازة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية إذا ما رغب حاملها بذلك وعادة ما تكون قابلة للاستدعاء وذلك بهدف إجبار حاملها على تحويلها في حالة ما إذا كانت قيمة التحويل أعلى من سعر الاستدعاء ويحدد في نشرة الإصدار بطريقة تحويل الأسهم الممتازة ونسبتها وكذلك موعد تحويلها منذ بداية الإصدار.

4- الأسهم الممتازة ذات صكوك الشراء: هي صكوك تصاحب أسهما ممتازة تسمى warrants تمنح

صاحبها أو حاملها خيار شراء عدد معين من الأسهم العادية الصادرة عن الشركة مستقبلاً وبسعر معين

¹ - منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² - طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر لبورصة الأوراق المالية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 22.

متفق عليه خلال فترة زمنية محددة ويمكن تداول هذه الصكوك بذاتها أو أن يتم تداولها مع السهم الممتاز المصاحب لها.

ثالثا: مستحدثات السندات

أستحدثت سندات في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ولها سمات تختلف عن سمات السندات التقليدية العادية وتم هذا الابتكار بعد أن حضت السندات باهتمام كبير من قبل المهندسين الماليين وهي:

1- السندات التي لا تحمل معدلا للكوبون:

هي سندات تباع بخصم على القيمة الاسمية على أن يسترد المستثمر القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق، كما يمكنه بيعها في البورصة بالسعر السائد وذلك قبل تاريخ استحقاقها، وقيمة هذه السندات تزداد بمرور الزمن نتيجة لتراكم الفوائد.¹

2- السندات ذات معدل الفائدة المتحرك:

يهدف هذا النوع من السندات لمواجهة التضخم فهي تسمح برفع معدلات الفائدة أو خفضها حسب تغيير معدلات العائد في السوق للسندات طويلة الأجل حيث يتم فيها تقييم أسعار الفائدة لمدة ستة شهور على أن يعاد النظر فيها دوريا كل نصف سنة بهدف تعديل سعر الفائدة لتدعيم قدرة المستثمرين على مواجهة التضخم.²

3- السندات ذات الدخل:

هي سندات مشروطة بتحقيق الشركة للأرباح، فإذا حققت الشركة أرباحا فإن حامل السند سيحصل على فائدة أعلى من سعر الفائدة الثابت على سندات الأخرى.

4- السندات متواضعة الجودة:

تهدف لامتلاك محلين، إدارة الشركة وحصص كبيرة من رأس المال المنشأة التي يديرونها استجابة للتطورات التي شهدتها السوق مال في مجال التمويل وعمليات الإدماج والشراء جزء من الأسهم تعويض مستمر عن مخاطر المتصلة بها.

¹ - منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 352.

رابعاً: المشتقات المالية

إن ابتكار عقود المشتقات ضروري، وله أهمية اقتصادية التي تتمثل في تقديم خدمة التغطية ضد المخاطر التغيرات السعرية وتتيح فرصاً لتخطيط التدفقات النقدية.

1- العقود الآجلة:

تمثل العقود الآجلة اتفاق بين طرفين للتعامل على أصل على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق متفق عليه.

وعرفها صندوق النقد الدولي على أنها عقد الذي بمقتضاه يتفق طرفان على تسليم أصل محل العقد سواء كان حقيقي أم مالياً، بكميات معينة وفي تاريخ معين وبسعر متفق عليه.

وتعرف كذلك بأنها عقود يلتزم بمقتضاها البنك والطرق الأخر بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر تنفيذ العقد فهي اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين.¹

أ- أنواع العقود الآجلة وخصائصها:

يمكن تصنيف العقود الآجلة إلى ما يلي:

• العقود الآجلة لأسعار الفائدة:

وتستخدم هذه العقود أيضاً في الحماية ولكن ضد أسعار الفائدة، وهنا يتم الاتفاق على سعر فائدة عن قرض معين يتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.

• العقود الآجلة لأسعار الصرف:

وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معينة من عمله أجنبية مقابل عمله محلية وذلك في تاريخ أجل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد ويتم تثبيته حتى تاريخ التنفيذ وتستخدم هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية إلا أنه يؤخذ عليه عدم قابليتها للتحويل والتنازل عنها ولا يمكن الاستفادة من تحرك أسعار الصرف عند تنفيذ العقد مستقبلاً نظراً للالتزام بسعر تم تحديده مسبقاً. ومن خصائص العقود الآجلة نذكر منها:

- تصعب المضاربة بهذه العقود لأن الغرض الأساسي منها هو الحماية من المخاطر في المستقبل وليس شكل نمطي نظراً للمرونة التفاوض بين الطرفين.

¹ - أشرف محمد دواية، المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية، بدون طبعة، دار سلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 25.

- يتم تحديد تاريخ الاستحقاق وسعر التنفيذ بدقة في هذا العقد وتعتبر عقود نهائية بمجرد التوقيع ولا يمكن الرجوع فيها أو تعديلها كما يتم التنفيذ في تاريخ التنفيذ وليس قبله.¹
 - ينص العقد على دفع قيمة العقد وقت الاتفاق أو على دفع جزء من القيمة على أن يؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم ويجب على البائع التسليم.
 - يتفاوض الطرفان على السعر والجودة والصنف وغيره من الشروط المفصلة لكي تلاءم الطرفين، فهي مفصلة أكثر منها نمطية فلا تتداول بالأسواق المنظمة أو الثانوية نظرا لخصوصيتها ولا يستطيع أحد الأطراف إلغاء العقد أو بيعه متى نشاء ويقوم الطرفان بدفع مبلغ مقدم لإثبات حسن النية.
 - إن للعقد أجل نوعين من السعر: سعر التنفيذ والسعر الأجل وسعر التنفيذ هو توقع للسعر الأجل.
- 2- العقود المستقبلية:**

يعرف العقد المستقبلي بأنه التزام متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر، أو يستلم منه وبواسطة أطراف ثالث كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين وبسعر محدد. كما عرفت بأنها عقود تغطي الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم تسليم في تاريخ لاحق في المستقبل ولتزم كل من البائع والمشتري بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسارة الذي يتعامل معه، وذلك إما في صورة نقدية وفي صورة أوراق مالية بغرض حماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته.²

- أنواع العقود المستقبلية:

هناك عدة أنواع من العقود المستقبلية نذكر منها:

• العقود المستقبلية على السلع:

يمثل هذا النوع من العقود التزاما من البائع بتسليم المشتري كمية متفق عليها من سلعة ما بموصفات متفق عليها خلال موعد ما وذلك لقاء سهر معين متفق عليه، يلتزم المشتري بدفعه عند الاستلام.

• العقود المستقبلية على المؤشرات:

ويمثل العقد التزاما من البائع إلى المشتري بدفع مبلغ من الأموال مساويا إلى حاصل قيمة قدرها 100 دولار بالمستوى الرقمي للمؤشر في بداية التداول يوم تسوية العقد وذلك لقاء مبلغ يمثل سعر العقد وسداده

¹ - بن رجم خميسي، المنتجات المالية المشتقة "أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 81، ص ص 5-6.

² - محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مرجع سابق ذكره، ص 306.

في ذلك اليوم وهنا يتم الاكتفاء بالتسوية النقدية وفي عام 1982 حصلت إدارة السوق على تصريح بقيد التعامل في العقود المستقبلية على مؤشر ستانرد أندبور.

● خيار العقود المستقبلية:

هو عقد مستقبلي بتاريخ، مماثل لتاريخ التسليم المنصوص عليه في العقد المستقبلي، ففي خيار الأسهم يحق لمشتري الخيار عدم تنفيذ العقد المستقبل مقابل مكافأة التي يدفعها المحرر، وتنقسم هذه العقود المستقبلية كالتالي:

خيار الشراء أو البيع على العقود المستقبلية والعقود المستقبلية المصنوعة.¹

● عقود العملات الأجنبية:

بسبب وجود تغيير دائم لأسعار تبادل العملات ما لم تكون تلك الأسعار متوازنة فسوف يفتح المجال للراغبين لتحقيق الأرباح دون أن يتعرضوا للمخاطر.

3- عقود المبادلة:

المبادلة هي اتفاق تعاقدى يتم بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو الحقوق ويتعهد المتعاقدان بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على الالتزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر وذلك دون إخلال بالتزام أي منهما تجاه الطرف الثالث غير المشمول بالعقد أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما أصول يملكها.

- أنواع عقود المبادلة:

هناك مجموعة من أنواع العقود المبادلة نذكر منها:

● عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة:

وهو النوع الأكثر انتشارا في هذه المبادلات، وفيه يوافق أحد الأطراف الداخلة المبادلة على أن يدفع سلسلة معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة.

● عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل فائدة المتغير وغير المقيد:

وهي عبارة عن عقود مبادلة تتم على الأوراق المالية ذات معدل فائدة متغير وفي نفس الوقت غير مقيد بحدود دنيا أو عليا.

¹ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

● عقود مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد:

وهي عقود مبادلة تتم على أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ولكنها في نفس الوقت محدد بحد معين.

● عقود مبادلة المختلطة:

تقوم هذه العقود على اتخاذ مركز طويل من خلال شراء عقد مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير وغير مقيد وفي نفس الوقت بيع عقد مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد.¹

المطلب الثالث: هندسة عقود الخيار

أصبح الخيار أو عقود الخيار تؤدي دورا مهما ومميز، منذ عام 1973 عند ما قررت بورصة شيكاغو إنشاء جهاز أو قسم خاص للتعامل بالخيارات التي تعد من أحداث ما ابتكره الفكر الاستثماري حتى الآن وتوجد حتى الآن بالولايات المتحدة ستة أسواق اختيار.

وأصبحت حقوق الخيار مهمة جدا للمتعاملين في أسواق المال وأسواق العملات على الرغم من وجود نظريات معقدة لاحتساب سعر حقوق الخيار حيث يتم احتسابها باستعمال الكمبيوتر كما أنها تعتمد على القاعدة الذهبية وهي توقع وتحمين وتطبيق الحدس العام نتيجة تراكم المعلومات عن السوق وتراكم الخبرات وعليه فقد قدمت حقوق الخيار، يعد جديدا للأدوات المالية حيث أصبح بإمكان المتاجرة بتقلبات الأسعار نفسها والمتاجرة بمؤشرات أسواق المال مثل (مؤشر داوجون، ومؤشؤ نيكلي) وبذلك اتسعت أسواق الخيارات وامتدت لتشمل أسواق الأسهم ومؤشرات أسواق الأسهم والأوراق المالية والعملات والمعادن الثمينة وبقية السلع الرئيسية.

- توقعات تقلبات الأسعار وتقدير الفرصة والخطر فيها جوهر التعامل في حقوق الخيار.²

حيث يستطيع المتعامل الاستفادة من صحة توقعاته بانخفاض أو ارتفاع الأسعار وذلك حق خيار يعطي لصاحبه الحق في الشراء أو يعطي لصاحبه الحق في البيع حسب توقع اتجاه الأسعار.

يستطيع أن يقوم أي متعامل بأحد التصرفات التالية:

- أما أن تقرر حيازة ذلك السهم بأموالنا.

- أو أن نقترض كليا أو جزئيا ونشتري السهم من السوق.

- أو أن ندفع هامشا تأمينيا ونشتري عقدا أجلا مرتبطا بالسهم.

¹ - حنفي عبد الغفار، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 86.

² - محمد محمود حبش، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، بدون طبعة، بدون دار النشر، 1998، ص 173.

- أو أن نراهن مثلاً إذا كان ممكناً أو مسموحاً وندفع بدلاً مقابل هذا الرهان.¹
يتضح أن كل طرف يحاول أن يستفيد من توقعاته على حساب الطرف الآخر والأمر في هذه الحالة يحتاج آلية معينة تمكن كل طرف من مباشرة رهانة إزاء الطرف الآخر على نحو واضح وعادل ومقنع هذه الآلية هي الحقوق أو الخيارات ويكون إذن هدفها استناداً إلى ما تقدم أن تضع بيد المستثمرين والمتعاملين أداة تمكنهم من الانتقال بتصوراتهم وتوقعاتهم إلى التطبيق العملي عن طريق مقابلة:
حق ممارسة عملية شراء أو بيع يقوم بها طرف معين بالتزام يتعهد به طرف آخر، وكذلك إيجاد قيمة سعرية مقبولة ثمناً لهذا الالتزام بالتنفيذ الفعلي لحق الشراء أو حق البيع فيكون:

- حق (خيار) يقابله التزام.

- التزام بتنفيذ يقابله ثمن.

- أنواع حقوق الخيار:

عقد الخيار هو اتفاق بين طرفين أحدهما مشتري حق الخيار والآخر بائع ويسمى محرر الخيار، وبموجب هذا الاتفاق يكون للمشتري الحق في أن يشتري من طرف الآخر (المحرر) أو أن يبيع للطرف الآخر (المحرر) أصلاً معين أو أداة مالية معينة بسعر معين ومحدد في تاريخ معين أو من خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق وذلك مقابل أن يقوم مشتري حق الخيار بدفع علاوة أو مكافأة للطرف الآخر البائع (المحرر) لقاء التزامه بالتنفيذ في حالة ما إذا رأى المشتري ممارسة حق الخيار ومن الممكن أن تكون الأداة المالية سهم أو سند أو سعر فائدة أو سعر عملة أو عقد مستقبلي أو أي أداة مالية متداولة في الأسواق العالمية وعلى هذا فإن عقد الاختيار أحد الأدوات التي يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير الأسعار وتقلبها كما يستخدمها المضاربون بهدف تحقيق الأرباح ولهذا فإن جوهر الأمر فيه هو أنه يعطي أحد أطرافه الحق في شراء أو بيع أصلاً معيناً أو أداة مالية بسعر متفق عليه مقدماً مقابل التزام البائع بالتنفيذ ويوجد نوعين من الاختيار لا يختلفان إلا في التنفيذ وهما الاختيار الأمريكي والاختيار الأوروبي.

والاختيار الأمريكي يعطي حق لصاحب الخيار في تنفيذ اختياره في أي وقت خلال الفترة التي تمتد منذ إبرام الاتفاق حتى التاريخ المحدد لانتهائه.

أما الاختيار الأوروبي فلا يتم تنفيذه إلا في التاريخ المحدد لانتهائه حسب الاتفاق.²

¹ - المرجع السابق، ص 175.

² - محمد مطر، أدوات الاستثمار، بدون طبعة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، دون سنة، ص 272.

خلاصة الفصل:

تعد الهندسة المالية منهجا لنظام التمويل، يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل الاحتياجات التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة من خلال أهمية دور الموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات وآليات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف كإدارة مختلف المخاطر المالية التي توجه المؤسسات والتحوط من المخاطر المرتبطة بالتغير في أسعار الفائدة السائدة أو التغير في أسعار الصرف وكذا المضاربة على أسعار الأصول المالية لتحقيق عوائد من فروق الأسعار، إضافة إلى إمكانية استغلال فرص مرجحة تعيد الأسعار إلى حالة التوازن إضافة إلى تجاوز مختلف القيود التي تفرضها السياسات المالية والنقدية في البيئة المحيطة.

ظهرت الهندسة المالية كعملية تطويرية لها الفضل في تنشيط البورصات المالية والعالمية بالإضافة إلى الأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية وظهور الأسواق المالية والمراكز المالية العالمية ولقد حققت أهدافها من خلال الدور الرئيسي الذي قامت به، ساهمت الهندسة المالية في تحسين آداب المؤسسات المالية وذلك من خلال تخفيض التكاليف وسرعة التنفيذ والعمليات وتحقيق المكاسب وتعدد آثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى تأثير صناعة الابتكار والإبداع المالي عليها.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر

البنكية

تمهيد:

اعترضت مسيرة البنوك أخطار مختلفة إلا أن أخطارا جديدة صاحبت التقدم التكنولوجي قد حلت محلها والكثير من المخاطر التي توجه المؤسسات البنكية اليوم لم تكن معروفة سبقا، وقد نشأ بعضها نتيجة لحدوث تغيرات في البيئة القانونية مثل التدهور البيئي، التمييز في التوظيف، العنف في مكان ضف إلى ذلك فقد صاحبت أخطار أخرى بزوغ عصر تكنولوجيا المعلومات بتعطل العمل نتيجة لأعطال الحواسب الآلية، وقضايا الاختيار عن طريق الكمبيوتر، وقد يكون الإدعاء بأن أقدم مهنة كانت إدارة المخاطر وربما يعد ضربا من المبالغة، إلا أنه يمكن القول بأن الإنسان كان في صراع دائم مع هذه المخاطر محاولا تحاشيها أو القضاء عليها، ومع استمرار وجودنا على ظهر الكوكب إلا شاهد على نجاح المسيرين في إدارة المخاطر. نظرا لما تعرضت له البنوك في أواخر العشرية الثانية من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا والتي نتج عنها عجز البنوك في التوفيق بين المتضادين والمتمثلان في ربح والسيولة كان لابد من قيام الرقابة وإدارة مخاطر الائتمانية لمختلف أساليبها ودواعيها.

وستتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: إدارة المخاطر

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثالث: طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية

المبحث الأول: إدارة المخاطر

الخطر هو شيء مواكب للحياة الإنسانية على هذه الأرض، فهو متوقع مبني على احتمالات متفاوتة فيما بينها، وهو ناتج عن مجموعة من أضرار والمصاعب المحتملة الحدوث التي قد تصيب الإنسان في حياته وممتلكاته.

المطلب الأول: مفهوم الخطر

هناك مجموعة من التعاريف للخطر نذكر منها:

- تعرف المخاطر على أنها الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد من الربحية.

- عرف الخطر كذلك على أنه ظرف يوجد فيه تعرض لظرف معاكس وبمعنى أدق لحالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس على النتيجة المتوقعة أو المأمولة.¹

- يوجد البنك عند منح القروض مشكلة تقدير الأخطار (المخاطر) المختلفة والمتعلقة بالقرض ويحاول البنك التحكم فيها أو تخفيض أثرها الذي قد يمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض وإنما إلى خسائر.²

- تعني المخاطر وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد مرتفعاً كلما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك لابد من معرفة طبيعة الأعمال البنكية والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة البنكية، وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة البنكية.³

يمكن استنتاج تعريف شامل للخطر: الخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة أحداث غير مرغوبة

فيها، ويمكن أن ينتج هذا الخطر من:

- نقص التنوع

- نقص السيولة

- إدارة البنك في التعرض للمخاطر

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 16.

² محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، بدون طبعة، الدار الجامعية للطبع ونشر، مصر، 1998، ص 274.

³ دريد كمال الشيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 231.

نظرا لأن مصطلح عدم التأكد غالبا ما يستخدم متصلا بمصطلح المخاطر، وبذلك نشرح العلاقة بين المفهومين.

عدم التأكد هو نقص في معرفة المستقبل، إن عدم التأكد يتضمن الحدوث الجيد والسيئ مثل تقبل المستهلك السلع قد يفوق كثيرا كل توقعات المتفائلة وقد يكون العكس.¹

كما يعرف البعض الآخر عدم التأكد على أنه حالة ذهنية تتميز بالشك بناء على انعدام المعرفة بما سيحدث أولا يحدث في المستقبل وهو عكس التأكد الذي هو اقتناع أو يقين بشأن موقف معين.

إذن عدم التأكد هو رد سيكولوجي لغياب المعرفة بالمستقبل ويخلق وجود المخاطرة ظرف أو مجموعة من الظروف التي يوجد فيها احتمال حدوث الخسارة، لذلك يكون دائما القرار الجيد هو القرار الذي يكون فعالا في تجنب المخاطرة.

ويمكن تعريف الخطر كذلك على أنه احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أوتذبذب العائد المتوقع على الاستثمار معين مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة التأثير على تحقق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ أساليب بنجاح والخطر البنكي يتميز بنوعين من الخسائر وهي:

أولا: الخسائر المتوقعة

وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع معدل الوفاء بدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتعرض لها البنك باحتياطات مناسبة.

ثانيا: الخسائر غير متوقعة

وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أوتقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير متوقعة.²

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر قاعدة أو نظام بحيث تلتزم بشموليته جميع المؤسسات المالية والبنكية وتغطية جميع الأنشطة البنكية ويهدف إلى تحقيق أفضل العوائد عند دخول مخاطر الأعمال من خلال تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التي تواجه هذه المؤسسات المالية البنكية وكذلك للتأكد من أن:

-الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر يتمتعون بفهم كامل المخاطر التي توجه البنك وأنها تدار بأسلوب فعال وكفؤ وذلك للسيولة دون وقوع الخسائر المحتملة.

¹ - عيد أحمد أبوبكر وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 30.

² - أمية طوقان، عمليات الدمج بين المصارف، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 306، لبنان، 2006، ص 7.

- قرارات دخول في مخاطر يتوافق مع إستراتيجية وأهداف مجلس الإدارة.
 - تعرض المؤسسة البنكية لمخاطر يتم وفق الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.
 - العوائد في الأنشطة البنكية تفوق المخاطر التي قد تتعرض لها.
 - كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر المصرفية.
- حيث تمارس إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المصرفية على جميع المستويات التنظيمية وذلك بأن تكون كل الإدارات والأقسام طرفاً في عملية إدارة المخاطر كالأتي:¹

أولاً: على المستوى التخطيطي

يعتبر مجلس الإدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر، بحيث تضمن المؤسسات المالية البنكية وصول هذه الأهداف العامة إلى كل موظف في البنك، وينبغي أيضاً على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت إجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، كما يجب إطلاع مجلس الإدارة بصورة منظمة على مخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير.

ثانياً: على مستوى الإدارة العليا

تقوم الإدارة العليا في المصرف بتطبيق إستراتيجية وسياسات مجلس الإدارة من خلال برنامج والتي تتضمن تنفيذ المهام والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والنظم الكافية لقياسها وآليات لمراقبة الداخلية الفعالة، ويتعين بوضوح الأشخاص واللجان المتخصصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤوليتها.

ثالثاً: مستوى العمليات التشغيلية

يجد الخطر عند هذا المستوى من خلال ممارسة الأنشطة البنكية وتفيد المخاطر هنا من خلال العمليات التنقلية للسلطة وإرشادات وتوجيهات الإدارة العليا.

كما عرف Reto Gallati إدارة المخاطر بأنها مقارنة علمية لمشكلة إدارة المخاطر البحتة التي توجه الأفراد والمؤسسات بهدف منح أو تخفيض الخسائر الناتجة عنها.

إدارة المخاطر هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلد إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار النسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

المطلب الثالث: أهداف ومصادر إدارة المخاطر

هناك مجموعة من الأهداف لإدارة المخاطر وكذلك أنواع ونذكر منها:

أولاً: أهداف إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر أهداف متعددة ومن بين أهدافها:¹

- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد.

- أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية.

- استمرار النمو والبقاء.

- استقرار الأرباح والمكاسب.

وقد يكون للبنك أهداف متعددة، غير أنه يمكن أن تتناقض هذه الأهداف مع بعضها، وفي ظل هذه الظروف ليس كافي التعرف على المخاطر، بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى.

ثانياً: مصادر المخاطرة

تقسم مصادر المخاطرة حسب نوع المخاطر التي تسببها فهناك مصادر المخاطر النظامية ومصادر مخاطر اللانظامية.

1- مصادر المخاطر النظامية:

تشمل مصادر المخاطر النظامية على مخاطر القوة الشرائية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر السوق.

أ- مخاطر القوة الشرائية:

تعرف مخاطر القوة الشرائية على أنها إمكانية عدم كفاية العوائد المستقبلية الناتجة عن الاستثمار في الحصول على السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بأسعار الحالية.

وكذلك يمكن تعريفها بأنها مخاطر التي تواجه المستثمرين في الموجودات المالية والناتجة عن التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات.

¹ - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

يكون هذا النوع من المخاطر كبيرا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت، فإذا ارتفع معدل التضخم يرتفع معه التضخم فتنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار، وذلك لانخفاض قيمته الحالية ويشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي يستجيب غالبا للظروف التضخمية فترتفع هي الأخرى، مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها، وبذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حامل السند.¹

ب- مخاطر معدل الفائدة:

تعرف مخاطر معدل الفائدة بأنها التقلبات الناجمة عن عوائد الأوراق المالية نتيجة لتغيرات الحاصلة في مستويات معدلات الفائدة، وتنشأ هذه المخاطر كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية كإجراء تغيرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدولة أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة أو نشوب حرب أو حدوث تغيرات في تفضيل المستهلكين.

2- مصادر المخاطر اللانظامية:

يوجد للمخاطر اللانظامية مصادر متعددة وأهمها مخاطر الإدارة، مخاطر الصناعة ومخاطر الدورات التجارية الخاصة.

أ- مخاطر الإدارة: ويقصد بها تلك المخاطر الناجمة عن ضعف إدارة شركات محددة، مما يؤدي إلى وقوعهما في أخطاء تنجم عنها خسائر في تلك الشركات دون غيرها.

ب- مخاطر الصناعة: تنجم هذه المخاطر عن ظروف تخص الصناعة كوجود صعوبة في توفير المواد الأولية اللازمة للصناعة، ووجود خلافات مستمرة بين العمال وإدارة المصنع وكذلك التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث وتأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية وهناك التأثيرات المستمرة في الأوراق وتفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة فضلا عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة فقد أثر ظهور الطائرات بشكل كبير على الصناعات المتخصصة بعلميات الخزن.

ج- مخاطر الدورات التجارية الخاصة:

ويقصد بالدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على مؤسسة أو صناعة معينة وتحدث في أوقات غير منظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي لذا يصعب التنبؤ بحدوثها.

¹ - قابلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسويق، الجزائر، 2013، ص 116.

3- مصادر الرفع التشغيلي والمالي والكلية:

تشتمل هذه المصادر على ثلاثة أنواع وهي:¹

مخاطر الرافعة التشغيلية ومخاطر الرافعة المالية ومخاطر الرافعة الكلية.

أ- مخاطر الرافعة التشغيلية: يقصد بالرافعة التشغيلية القابلية على استخدام التشغيلية الثابتة لتعظيم أثر التغيرات في الدخل الناتج قبل الفائدة أو الضريبة، وتنتج الرافعة التشغيلية من خلال وجود تكاليف تشغيلية ثابتة في انسيابية دخل الشركة مثل الامتلاك ومرتببات الهيئة الإدارية وغيرها من أعباء التي تتأثر إلى حد ما بالتغير في حجم المبيعات، لذا فهي يجب أن تدفع بغض النظر عن مقدار الإيرادات المتاحة للشركة وحيثما ازدادت التكاليف التشغيلية الثابتة فإن حجم المبيعات اللازمة لتغطية كل هذه التكاليف من الضروري أن تزيد من حجم مبيعات اللازمة لبلوغ نقطة التعادل والعكس صحيح كذلك، لذا فإن نقطة التعادل هي مقياس آخر جيد لقياس مخاطر الرافعة التشغيلية، فأعلى نقطة لشركة تمثل أعلى درجة لمخاطر الرافعة التشغيلية.

وبما أن استخدام الرافعة التشغيلية يؤدي إلى رفع التعادل فأى انخفاض في المبيعات سواء كان سبب المخاطر المنظمة كوجود حالة كساد أم بسبب المخاطر غير المنظمة كاتخاذ قرار إداري خاطئ سيزيد من احتمال وقوع خسارة، ويزيد استخدام الرافعة التشغيلية عادة في شركات الصناعة الثقيلة كمصانع الحديد والصلب في حين تنخفض درجة الاستخدام في متاجر الأقسام ومصانع الملابس.

ب- مخاطر الرافعة المالية: يقصد بالرافعة المالية التغير في أرباح السهم الواحد الناتجة عن تغير صافي الربح، قبل الفائدة والضريبة.

إن ارتفاع نقطة التعادل سيزيد من احتمالات عجز عن تحقيق مبيعات التعادل ولاسيما في موسم التي تنخفض فيها المبيعات، وهذا سيؤدي إلى وقوع خسائر ستؤدي إلى تقلب سعر السهم دوري بحسب النشاط الاقتصادي وينطبق الأمر نفسه على المخاطر غير المنظمة حتى في حالة الازدهار.

ج- مخاطر الرافعة الكلية: تعني مدى حساسية صافي الربح المقابل للتوزيع للتغير تبعاً للتغيرات التي تحدث في قيمة المبيعات، حيث تزداد المخاطرة الكلية بزيادة درجة الحساسية المذكورة والتي يمكن التعبير عنهما بدرجات الرافعة الكلية.

¹ - قابلي حورية، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 117-119.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر البنكية

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات التي تنطوي على مخاطر وقد لوحظ تعاضم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، حيث أضفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الإستراتيجية وغيرها مما أدى إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد توجهها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار نسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب ومن خلال هذا المفهوم فإن مراحل إدارة المخاطر هي كالتالي:

- اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها بكل إدارة في مختلف المؤسسة سواء كانت تجارية، صناعية، خدمية.
- تحليل هذه المخاطر يقصد تحديد نوعها سواء كانت مخاطر أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية.
- قياس درجة واحتمالات تحقق المخاطر.
- ابتداءً يجب أن نؤكد بأن إدارة المخاطر لا تعني عدم موجهتها لأن عدم التعامل حصول على العائد المتوقع.¹

تشعب المخاطر المصرفية يعود إلى التغيير الذي طرأ على مصادر إيرادات البنوك والتي لم تعد مقصورة على الهامش المحقق لفروق أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بل يمكن القول بأن إيرادات البنوك من رسوم الخامات والتعاقدات تنمو باستمرار على حساب الإيرادات ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة البنكية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام البنكي وحماية المودعين بما يتلاءم مع التطورات والتحويلات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم لتتلاءم معها.²

وتهتم البنوك بإدارة المخاطر لأنها تملك الدائرة التي تجدد الإجراءات التي تساهم بشكل فعال في تخفيض مستويات المخاطر وإن عملية إدارة المخاطر تتضمن ثلاثة مراحل أساسية هي تعريف المخاطر وقياسها وإدارة المخاطر من خلال اعتماد ثلاثة إستراتيجيات هي الاحتفاظ بالمخاطر والوقاية منها أو العمل على تخفيضها من خلال التعامل مع مسببها وتخفيض تكلفة الخسائر البنكية المحتملة والعمل على تعظيم

¹ - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² - دريد كامل الشيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

درجة الاستقرار في الأرباح والآثار المترتبة عليها أو تحويها المخاطر، ولذلك فإن متابعة وإدارة المخاطر في البنوك تتكون من وحدتين تنظيميتين:

الوحدة الأولى: إدارة المخاطر الداخلية وهي الإدارة التي تقوم بالتعامل مع المخاطر البنك الداخلية.
الوحدة الثانية: إدارة المخاطر الخارجية وتشمل ما يلي:

أولاً: إدارة المخاطر من البنك المركزي

مثل بالسياسات النقدية التي تهدف إلى الرقابة على السيولة أي عرض النقد وتحديد حجم الائتمان المصرفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في تخفيض المخاطر الخارجية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية كأسعار الصرف وسياسات الإصدار النقدي والسياسة الائتمانية باستخدام وسائلها الكمية والنوعية كتغيير نسبة الاحتياطي للبنوك وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والرقابة من خلال دوائر التفتيش التابعة للبنك المركزي.¹

ثانياً: إدارة المخاطر الدولية (التنظيم الدولي المتمثل بلجنة بازل ومراقبة المخاطر البنكية)

يمكن باستخدام أكثر من أسلوب للسيطرة على المخاطر ونبدأ بالخطوة الأولى لأي إدارة ومن ضمنها إدارة المخاطر وهي تحديد الأهداف للإدارة المخاطر ثم تعريف المخاطر وتحديدتها والخطوة الثانية قياس تأثير المخاطر كميًا على البنك والمرحلة الأخيرة تطوير المعالجات بهدف تقليل المخاطر أو احتزالها التحدي لها والسيطرة عليها من خلال خلق عدد من السيناريوهات في ضوء الاحتمالات المتوقعة للمخاطر.²

ترتكز الصناعة البنكية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفين المخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربع مراحل أساسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

¹ - دريد كامل الشيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² - كراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 89.

- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر التي تواجه البنوك إلى نوعين:

أولاً: مخاطر السوق

هي المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك بصرف النظر عن خصائصها من حيث الحجم أو الهيكل أو طبيعة النشاط والتي لا يمكن تلاقي مواجهتها وفي مجال السوق فإن التقدم في معالجتها وتحليل البيانات مكنت البنوك ورفعت قدرتها وجعلتها أكثر تقدماً وأكثر إمكانية على التقييم الشاملة للمخاطر. وتتأثر البنوك بالمخاطر السوق وهذه المخاطر هي:

1- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

مخاطر سعر الصرف ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال البنكية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة ارتفع معدل التعامل بالعملة الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة.

إن تأثير التغير في أسعار الصرف السوق يؤدي إلى مخاطر أهمها عند انخفاض أسعار الصرف تزداد رغبة البنوك التجارية في تقديم الأوراق التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصمها مما يزيد من إمكانية البنوك التجارية في زيادة حجم الائتمان، مع معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك من المقترضين باستعمال سياسة سعر الخصم.

وكذلك يعتبر سعر الصرف أحد الوسائل التي يمكن للبنوك عن طريقها الحصول على الأموال، وإن أسعار الصرف تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين الدول.¹

2- مخاطر تغير أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله، فائدة كبرى إلى الحد الذي تنخفض فيها لأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية القائمة.

¹ - رشيد عبد المعطي، جودة إدارة الائتمان، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 55.

ويؤثر التغيير في سعر الفائدة على نتائج أعمال البنك وتعدد أحد أهم المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد، إذ تشكل عوائد الفوائد نسبة 90٪ من إيرادات البنوك وبالتالي فإن أي انخفاض في سعر الفائدة سيؤثر على إجمالي إيرادات البنك ثم الأرباح، مخاطر منحني العائد التي تنشأ تغيرات في انسياب بمنحني العائد وشكليته.

والمخاطر القاعدية التي تنشأ عن علاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة، وتتأثر أسعار الفائدة المرتبطة بالمعاملات الفردية أي الافتراض والإيداع الفردي، وعلى الحقائق الاستثمارية، وباقي الشركات والمؤسسات من جميع الأحجام، ومن منظور إدارة البنك وحملة الأسهم يجب أن تتوفر أساليب متقدمة في إدارة المخاطر أسعار الفائدة، والتي تؤدي إلى أكثر ملائمة لمعالجة المخاطر باستخدام أساليب بالمقايضة من قبل المشرفين على إدارة أسعار لفائدة مع منح مرونة أكبر للنظام البنكي في مواجهة المخاطر التي برزت في بعض الفترات الماضية وتعد واحدة من أهم المشاكل البنكية.

3- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الإرتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة، يتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إذا كانت سياسة البنك في تسعير الفائدة بطريقة تثبيت سعر الفائدة على القروض، فعند ارتفاع نسبة التضخم يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للبنك الذي يحققه من الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم وينسحب التخفيض من قيمة النقود على الأقساط المدفوعة من قبل المقترض.

4- مخاطر الرواج والكساد:

من مخاطر السوق الأخرى هي مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي، فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمار وتزداد عوائد المصرف، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الإستثمارات وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض أعمال وأنشطة البنك وإيراداتها.

5- مخاطر الدورات الاقتصادية:

يعاني النظام الرأسمالي من تعاقب الدورات الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد يعاني من الكساد أو يواجه حالة الرواج، وحدثت الأزمات للاقتصادية أو المالية العالمية التي أصبحت دورية، كما حصل في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى حدوث كساد عالمي يتسبب الأزمة المالية، وكان أحد أسبابها الأساسية سياسات الإقراض لبعض البنوك الأمريكية والتي أدت إلى إفلاس 90 من البنوك الأمريكية.¹

¹ - رشيد عبد المعطي، جودة إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

6- مخاطر السوق الأخرى:

هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والظروف الطبيعية، ومخاطر السوق الأخرى هي تلك المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية. وتشهد إدارة هذه المخاطر أيضا تقدما كبيرا، وفي جزء كبير منها نتيجة للتطور أو من خلال التوسع بالاستثمار في أسواق المشتقات ومنها أدوات التحوط، وشيوع استخدام مفاهيم حساسة مثل القيمة المعرفة للمخاطر في الأنشطة البنكية.

ثانيا: مخاطر التشغيل

وهي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه والناجمة عن طبيعة العمل البنكي، إن تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها وتشكل أموال المودعين نسبة عالية في هذه الأموال، وتزداد إيرادات البنك ومن ثم إرباحه نتيجة التوسع في توظيف هذه الأموال، إلى أن زيادة التوظيف يقابلها في العادة زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك للعلاقة العكسية بين التوظيف الأموال والمخاطر وللعلاقة الطردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد التوظيف ارتفعت المخاطر وزادت العوائد، ومن أهم أنواع هذه المخاطر مايلي:

1- مخاطر التركيز الائتماني:

مخاطر الكثافة البنكية للعميل أو الصناعة أو التركيز في منطقة جغرافية معينة، والمقصود بالتركز قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في منح الائتمان لقطاع معين أو حصر التسهيلات في منطقة جغرافية معينة وعدم دقة البنك في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل قدرة العميل على التسديد، بسبب انخفاض كفاءة العاملين، وعدم دقة البيانات والمعلومات التي تزويدها البنك.¹

2- مخاطر السيولة:

تعني مخاطر السيولة تزايد الصعوبات التي يواجهها البنك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة وأهمها سحوبات العملاء من أصحاب الودائع، أو عدم قدرته على تقديم القروض إلى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة أو تلبية رغبات إدارة المحفظة من التدفقات النقدية للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، وتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على السداد للالتزامات المالية عند استحقاقها وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان، دون طبعة، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 166.

3- المخاطر القانونية: تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة للقوانين والتشريعات الحكومية، كزيادة النسبة القانونية في الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات البنكية بسبب التشريعات كالتزام بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانوناً، مما يؤدي إلى أن تظهر الأصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات أكبر مما هو متوقع.

4- مخاطر الجرائم الالكترونية: جاءت هذه المخاطر بصفات التوسع في استخدام الأجهزة الالكترونية والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات)، كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم... الخ، من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات، وتعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً.

5- مخاطر منح الائتمان: هي تلك المخاطر الناشئة عن فشل العملاء المقترضون في أداء التزامات المترتبة عليه موفق لشروط العقد بين البنك والعميل، كما هو معروف فإن عملية منح القروض من الأنشطة الأساسية للبنوك، ولذلك من المتوقع أن تتعرض البنوك لمخاطر متعددة بسبب منح القروض، وعلى البنك أن يتعامل مع هذه المخاطر ويتقبلها، وطبيعة هذه المخاطر هي التوقف عن الدفع للأقساط وفوائد القروض.

وأهم المخاطر المرتبطة بالائتمان المصرفي نذكر (مخاطر المقترض، مخاطر الضمانات، مخاطر القوائم المالية ومخاطر النشاط).

6- مخاطر ضعف الإدارة: وهي المخاطر التشغيلية التي تأتي بسبب ضعف الإدارة وقراراتها، وقد تنجم عن هذه المخاطر الخسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو غير ملائمة للمعايير البنكية، وتحدث مخاطر التشغيل في البنك بسبب ضعف الإدارة العليا، وضعف قدراتها المصرفية ومشكلات أخرى ترتبط بكفاءة العاملين وأجهزة التفتيش والرقابة الداخلية، وكذلك ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية.¹

7- المخاطر المهنية وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة: تتأثر البنوك عموماً بالمخاطر المهنية ومخاطر عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة وإلى نقص في وجود ثقافة البنكية تعزز أخلاقيات المهنة متعاملين في

¹ - السيسى صلاح الدين، تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص

البنوك، ولمواجهة مخاطر الخدمات والمنتجات المالية البنكية التي تعتمد بنسبة عالية على الإخلاص للمهنة والضمير، إلا أن وجود زاهرة عدم الإيمان بأخلاقيات المهنة سوق يعرض البنك لمخاطر العمليات وهي أكثر انتشارا في القطاع المصري.

وتتضمن هذه المخاطر أيضا الأخطار المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثر على ذات البنك.¹

المطلب الثالث: أهمية إدارة المخاطر البنكية

للإدارة المخاطر البنكية أهمية كبيرة ونذكر منها:

- قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها.
- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق للتحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية للبنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تطوير في إدارة محافظ الأوراق المالية على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر وربحية.

- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة لجنة بازل تعتمد على القدرة على القياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.²

- إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي توجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.³

¹ - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، بدون طبعة، منشأة المصارف، 2005، ص 55.

² - الشواربي عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفية والقانونية، بدون طبعة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 82.

³ - المرجع أعلاه، ص 85.

المبحث الثالث: طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية

تعمل البنوك على إيجاد الوسائل التي من شأنها تحد من الأخطار المرتبطة بنشطته، ويحرص البنك على الحفاظ على الرشادة المالية للبنك التي تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن تقع له.

المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

وتتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على القبول وأخذ المخاطر بعلائية، في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، وتوكل لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيلة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

- يتم تعيين مسؤولية مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يوجهها كل بنك، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط إن يكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدود الائتمانية وحدود الإحترازية تفرض وفقا للتداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر¹.

¹ - صلاح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص 25.

- كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من النظام القياس والمراقبة.
- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها أساس القيمة العادلة، إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده بالاستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توفر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة للإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات المالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يوجهها البنك.
- يجب الاحتفاظ كتابي بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات والمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.
- وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادرة على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.¹

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر البنكية

يقع على عاتق إدارة الخطر في المؤسسات البنكية اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن تمنع وقوع المخاطر داخل المؤسسات البنكية، أو العمل قدر المستطاع في الحد أو التقليل من أثارها عند وقوعها وذلك فيما يتعلق بأخطار السرقة والحرائق والأخطار الأخرى، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الصناعية أو الخدمية عند تعرضها لمثل هذه الأخطار، إلا أنه هناك بعض الأخطار تتعرض لها المؤسسات البنكية مثال ذلك الأخطار الناجمة عن القروض الممنوحة من قبل البنوك سواء للأفراد أو المؤسسات العامة

¹ - صلاح حسن، التحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية، المرجع السابق، ص 60.

أو الخاصة، إذ أن عملية الإقراض هذه لا تخلو من الكثير من المخاطر، بحكم عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل ومتغيراته السياسية الاقتصادية أو الطبيعية، بالرغم من قيام إدارة المخاطر والمؤسسات المالية بدراسة جميع الاحتمالات المتوقعة سواء داخل المؤسسة المالية نفسها من خلال دراسة المؤسسة ذاتها والمتمثلة في تحليل الوظيفة التجارية والوظيفة الإدارية من جهة أخرى، أو دراسة محيطها الخارجي من الناحية الاقتصادية والسياسية أو الطبيعية من جهة أخرى، لذلك يجب على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إتباع الأساليب المناسبة لمواجهة المخاطر المصرفية المحتملة والعمل على التخفيف من أثارها المتوقعة مادام القضاء عليها أمراً غير ممكن ومن هذه الأساليب هو:

أولاً: الإشراف الفعال

إن إتباع نظام إشراف فعال وقوي داخل البنك بضمن لها سلامة أدائها لأعمالها، ويكسبها الثقة التامة من قبل المودعين والمستثمرين على السواء، وبهذه الطريقة يمكن تجنب المعوقات التي ربما تنشأ من نظام التمويل الذاتي، وزيادة التعامل مع النظام النقدي، كما أن من شأن الإشراف الفعال زيادة مدخرات داخل المصارف والمؤسسات المالية والتي يمكن للمؤسسات المالية استثمارها في مجالات عدة تساهم من خلالها بزيادة التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في البلد، علماً أنه لا يوجد نظام إشراف موحد يمكن إتباعه في جميع النظم التشريعية، فالدول تستخدم طرق ومناهج عديدة لتقييم المخاطر البنكية، إلا أنها تلتقي جميعها في نقطة مهمة وهي أن الإشراف الفعال يتطلب نظام البنية التدريجية لنظام رقابة رسمي شامل يقوم على إدارة المخاطر، وبالتالي فإن الإشراف المصرفي، الفعال يعتبر هو مفتاح الكفاءة المالية والاستقرار داخل المؤسسات المالية، يجب أن يتمتع بالاستقلالية في تصريف مهامه، وأن تكون لديه الوسائل والسلطات لجمع المعلومات من خلال جمع المعلومات من مواقع العمل في المصارف ولديه السلطة اللازمة لتنفيذ قراراته.

وتتمثل أهداف الإشراف البنكي الفعال في الأمور الآتية:

- إيجاد أو توفير الاستقرار والثقة في النظام المالي البنكي والذي يؤدي إلى أبعاد أو تقليل مخاوف الخسارة من قبل المودعين والدائنين الآخرين للمصارف، وهذا يزيد من ثقتهم بالمؤسسات المالية والبنكية، وهذا يمثل الهدف الأساسي للإشراف الفعال في البنوك.
- حث المستثمرين للقيام بتشجيع انضباط السوق وشفافيته وتشجيع الإدارة الجيدة للمؤسسات المالية، والمراقبة من أجل تنفيذ واجباته بصورة فعالة.

- على المشرفين فهم طبيعة عمل البنوك والتأكد قدر المستطاع من أن المخاطر التي تصاحب هذه الأعمال تدار بصورة ملائمة.

ولكي يكون الجهاز أو الهيئة البنكية فعالاً وله نتائج ملموسة يجب القيام بالآتي:

- تقييم سجل المخاطر الخاص بكل بنك وتخصيص الموارد اللازمة للإشراف وفقاً لذلك.
- التأكد من أن لدى البنوك الموارد الكافية لتحمل المخاطر بما في ذلك رأس المال الكافي والإدارة القوية ونظم الرقابة الفعالة وسجلات المحاسبة المالية السليمة.
- التنسيق بين المعارف المختلفة على القضايا المهمة، خاصة عندما يتجاوز عمل المؤسسات البنكية الحدود الجغرافية للبلد.

ثانياً: الضمانات

لكي تضمن المؤسسات المالية حقوقها فإنها عندها تمنح القروض للآخرين تعتمد سياسة تقوم على عاملين أساسيين هما:

- تحديد الأخطار المحتملة وتقييمها.

- متابعة القروض الممنوحة والإشراف عليها.

ولكن مهما كانت الثقة عالية بالزبائن المقترضين يبقى الخطر في منح تلك القروض قائماً، خوف من عدم قدرة هؤلاء المقترضين بالوفاء في تسديد أقساط القروض عند استحقاقها، وتفادي مثل هذه المشاكل، فإن البنك يشترط على المقترض تقديم بعض الضمانات، والغرض من هذه الضمانات هو إيجاد مصدر للتعويض في حالة عدم قدرة المقترض من تسديد الأقساط المستحقة من القرض، بحيث تصبح هذه الضمانات في متناول البنك وله حرية الكاملة في التصرف بها، وترفع قيمة هذه الضمانات كلما كانت قيمة القرض الممنوح عالية أو كلما كان الشك من عدم قدرة المقترض على التسديد وعليه يمكن القول أن هذه الضمانات هي بمثابة التأمين أو الوسيلة التي يلجأ إليها المصرف في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض وهي بمثابة الإجراءات الاحتياطية التي يتخذها البنك لضمان حقوقه على الغير وعليه فإن البنك يطلب من المقترض في تقديم أحد كلا النوعين من الضمانات الآتية:

1- الضمانات الشخصية:

وهي عبارة عن تعهد مقدم من قبل الطرف الثالث (شخص ثالث ضامن) يتعهد بالتسديد بدلاً من المدين (المقترض) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق وهذا الشخص الثالث يقوم بدور الضامن، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الشخصية وهي:

أ- الكفالة:

وهي عبارة عن تعهد بموجبه الطرف الثالث الضامن أمام البنك بتسديد ما بذمة المدين (المقترض) في حالة عدم قدرة الأخير عن تسديد مبلغ القرض متحملا المسؤولية القانونية التي تترتب على ذلك التعهد.

ب- الضمان الاحتياطي: وهذا النوع من الضمان يتعلق بالأوراق التجارية حصرا، وهو عبارة عن التزام أوتعهد مكتوب من قبل الطرف الثالث (الضامن) يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية في حالة عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد ويعتبر الضمان الاحتياطي نوع من أنواع الكفالة غير أنه يختلف عنه في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية فقط.

2- الضمانات الحقيقية:

وتتمثل هذه الضمانات بمجموعة من السلع أو المواد أو العقارات التي يمكن أن تقدم على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وفقا للقانون التجاري يمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان أحد الشكلين الآتيين:

أ- الرهن الحيازي: وهذا الشكل ينقسم أيضا إلى قسمين هنا الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري.

فنسبة للرهن الحيازي الخاص بالأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز يسري هذا النوع على الأدوات والأثاث ومعدات تجهيز والبضائع، يجب على البنك أن يتأكد من سلامة هذه الموارد، كما يجب عليه أن يتأكد هذه الأثاث أو البضائع المرهونة غير تالفة أو غير قابلة للتلف خلال مدة القرض على الأقل وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

أما بالنسبة لرهن الحيازي للمحل التجاري فإنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنك بموجب عقد مسجل حسب الأصول، ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية ومن ثم تنفيذه قبل اليوم الثلاثون من إبرام العقد وإلا فإنه يعتبر باطلا إذا تأخر أكثر من هذه المدة.

ب- الرهن العقاري: وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه البنك حق عينيا أو عقاريا لوفاء دينه، وبموجبه يمكن للبنك أن يستوفي قيمة القرض من ثمن ذلك العقار في أي وقت يشاء إذا عجز المقترض عن الوفاء في تسديد القرض، وهنا يشترط أن يكون العقار المرهون صالحا للتعامل به وقابل للبيع في المزاد العلني ومعين بدقة من حيث طبيعته وموقعه في عقد الرهن أو في عقد رسمي لا حق.¹

¹ - <http://www.uobabycom.edu.iq/uolcolleges/lecture.asp>

المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر البنكية

هناك بعض الطرق ووسائل لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها والتقليل من أثارها السلبية المتوقعة.

أولاً: الطريقة الكلاسيكية

تعتمد الطريقة الكلاسيكية في تقييم خطر القرض على التحليل المالي للمؤسسة التي تطلب القرض حيث يقدم معلومات ثمينة عن هذه المؤسسة، مما يسمح للبنك بتقييم وضعيتها وإمكاناتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته وكذا على الضمانات المادية والشخصية باعتبارها مصدراً لاسترجاع القرض.

ثانياً: الطرق الإحصائية في تقييم خطر القرض

هناك مجموعة من الطرق ونذكر منها:

1- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنشأة، إذ يقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيها يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استخراج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أو لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هو الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية. ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استنتاج صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.¹

أ- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلباً لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبر على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان ومن بين هذه النسب ما يلي:

-نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة.

- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.

¹ - محمد عبد الفتاح المصري، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 16.

- نسبة السيولة العامة.

ب- النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تماشى مع هذا النوع من القروض ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.

- التمويل الذاتي، ديون الاستثمار لأجل.

- نسبة المديونية.

2- طريقة التنقيط:

هي آلية لتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنشآت التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنشآت: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين.

وتهتم منظمات القرض كثيراً بهذه الطريقة، لأنها أكثر إتقاناً مع طريقة النسب المالية ولكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصاً على القروض الاستهلاكية.¹

ثالثاً: طرق أخرى في تقييم خطر القرض

بالإضافة إلى طرق الإحصائية هناك طرق أخرى منها ما تحاكي تفكير الخبراء مستعملة في ذلك البرامج المعلوماتية، ومنها من تعتمد على علوم الذكاء الاصطناعي وأخرى تنطلق من علوم بحوث العمليات لتتوسع وتأخذ في الاعتبار عدة معايير (كمية ونوعية) لمجموعة من البدائل يراد اتخاذ القرار فيها.²

¹ - كمال رزق، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، بدون طبعة، جامعة الزيتونة الأهلية، الأردن، بدون سنة، ص 70.

² - كمال رزق، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

خلاصة الفصل:

يكتسب النظام المصرفي والمتمثل في البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد هذه الأهمية من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاد الوطني من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، إلا أن هذه التحولات التي عرفتھا الصناعة البنكية في الآونة الأخيرة أثرت في المصارف من حيث طبيعة العمليات والوظائف والأنشطة والاستراتيجيات والسياسات التي تعتمدها، مما عزز الحاجة إلى إدارة المخاطر على نحو يتوسط الكثير من الأدوات والوسائل. هذه التطورات التي اجتاحت العالم ألقت بظلالها على النظام المصرفي وجعلته مواجهة أخطار الحديثة لم يعتد مواجهتها من قبل، هذا لا يعني أنه استطاع التخلص من المخاطر التي هددته من قبل، ونلاحظ الكثير من المتغيرات والقوى التي تعد بمثابة عوامل محفزة لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف وأدت إلى تغيرات في الأدوار التي تمارسها المصارف.

الفصل الثالث

تقييم مخاطر القروض باستخدام

طريقة القرض التنقيطي في

البنك الوطني الجزائري BNA

وكالة تيارت

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

تمهيد:

إن عملية منح قروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير قادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك، لهذا السبب البنك يتخذ احتياطات ضرورية من أجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار وكذا القيام بعملية التغطية في حالة تحقيقها، إضافة إلى أن عملية منح القروض البنكية ترفق دائما بمخاطر فلا وجود لعملية منح القروض بدون مخاطر تختلف من حيث طبيعتها ودرجة شدتها، ولحاولة تقدير خطر القروض عن طريق إحدى الطرق الإحصائية ومحاولة تطبيقها على واقع أحد البنوك الجزائرية (BNA) هذه الطريقة هي طريقة القرض التنقيطي (credit scoring).

بعدها تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، فسنحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم التي تم تناولها على البنك الوطني الجزائري، لذلك سنحاول تقييم مخاطر طريقة القرض التنقيطي.

سننتقل في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت 540

المبحث الثالث: تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNA)، ومن أجل ذلك سوف يتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، نتعرض في المطلب الأول إلى تعريف البنك من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له، أما في المطلب الثاني فسنحاول معرفة وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وفي المطلب الأخير استعرضنا الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تقديم عام للبنك

في هذا المطلب سوف نعطي بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى القروض التي يقوم بمنحها.

أولاً: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم، تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة رأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد استعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 1 جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري، والذي يحتوي عليه 03 وكالات والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات والذي أدمج في 1 جانفي 1968م.

- بنك باريس وهولندا الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
 - مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان.
- وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.¹

¹ - موقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/08/15 على الساعة 14:00

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

وفي سنة 1988م وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر ب 3.4 مليار دينار.

وبفضل قانون النقد والقرض رقم 10/90 من 14 أبريل 1990م الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

وفي جوان 2009م تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

ثانيا: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تتمثل في الآتي:¹

1- القروض قصيرة الأجل: وهي قروض موجهة التمويل الأصول الجارية أو خزينة المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1/1- قروض الصندوق: وهي قروض يمنحها البنك لعمليه على حساب خزينته، وبالتالي يجمد هذه، الأخيرة وذلك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هذه القروض إلى ما يلي:

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في خزينة العميل أو لتمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد.

ب- القروض على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسي قد تصل إلى سنة.

ج- القروض الموسمية: يوجه هذا النوع من القروض للعملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى أنها تستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

د- تسبيقات على الفواتير: وهي قروض مضمونة برهن فواتير.

2/1- القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية:

وهي قروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

¹ - موقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/08/15 على الساعة 14:00

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

أ- تسبيقات على الأسهم:

وهي قروض مضمونة برهن الأسهم مثل سندات الخزينة.

ب- تسبيقات على البضائع:

وهي نوع قديم من القروض تقدم للعميل لتمويل مخزون معين والحصول على بضائع كضمان للبنك ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل، ويتأكد أيضا من مطابقة مواصفاتها.

ج- تسبيقات على الصفقات العمومية:

هي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية، تمنح هذه الأخيرة برهن لصفقة العمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية.

3/1- القروض بالتوقيع: يعني أن البنك لا يعطي نقودا وإنما يمنح ثقة فقط، ويضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن سداد تسجيل القروض بالتوقيع في البنود خارج الميزانية عبارة عن وعد بالدفع لكن بمجرد الدفع الفعلي للقرض يصبح قرض الصندوق وسجل في الميزانية ويتم تكوين مؤونة له ويمكن أن نميز نوعين أساسين وهما:

أ- الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود بذمة العميل في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقاته مع الجمارك، إدارة الضرائب، النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية... الخ.

ب- الضمانات الاحتياطي: هو عبارة عن تعهد بضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

4/1- القروض التوثيقية: هي نوع من القروض يستعمل في المعاملات التجارية الدولية من أجل تصدير وإسترداد البضائع أو المعدات.

2- قروض متوسطة وطويلة الأجل: مختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها، مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا أخرى لتمويلها من بينها:

1/2- القروض المتوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات.

2/2- القروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تتجاوز مدتها السبع سنوات ويواجه هذا النوع من القروض لتمويل نوع خاص من الاستثمار.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري وأهدافه.

أولاً: وظائف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:¹

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقداً أولاًجل أي عند حلول أجل الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات.
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقداً أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاككتاب الخصم وصولات دفعات المبالغ.
- المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركات العموميين الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد وإعادة خصم القيم.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:
- استقبال في شكل ودیعة مبالغ السندات.
- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفحة، سند الأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية.

¹ - موقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/08/15 على الساعة 14:00

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع لإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

- للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:¹
- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات البنكية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع... الخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز البنكي.
- لعب دور فعال في إحداث تنمية اقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

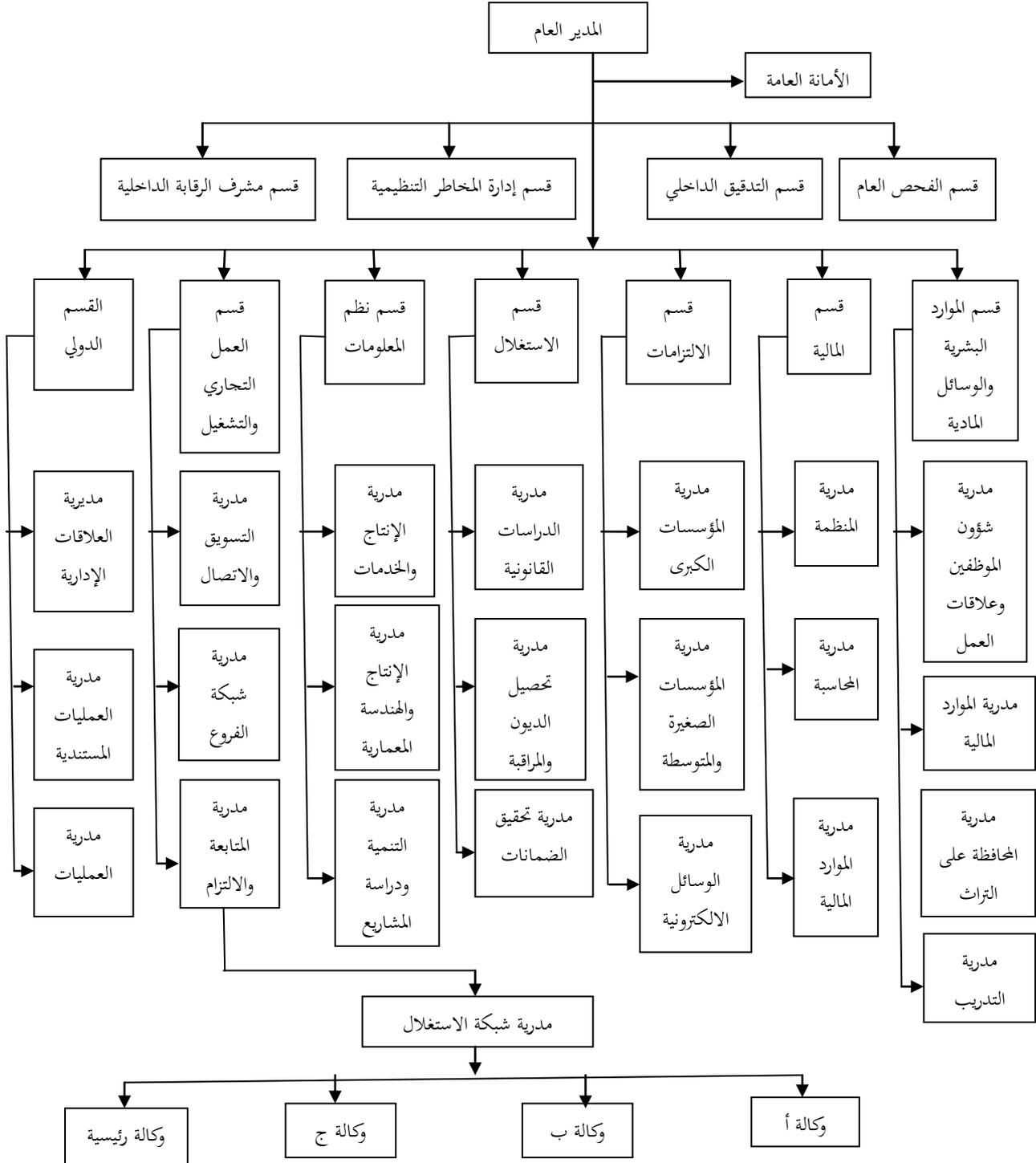
تتمثل هذه الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك وتتمثل بالشكل التالي:

¹ - موقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/08/15 على الساعة 14:00

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك BNA

إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2015

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2015/12/31

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17 مديرية جهوية للاستغلال.
- 138 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB).
- شبك آلي للبنك (GAB).
- أكثر من 5000 موظف.
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI).
- 165.160 بطاقة بنكية.
- 2.513.197 حساب للزبائن.

النتائج المالية:

- المنتج البنكي الصافي: 116.641 مليون دج.
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 96.910 مليون دج.
- ناتج الاستغلال: 41.703 مليون دج.
- الناتج الصافي: 29.537 مليون دج.

النتائج التجارية:

- الميزانية الإجمالية: 2.719.081 مليون دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1.619.764 مليون دج..
- وظائف الزبائن: 1.516.086 مليون دج.
- جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات: 153.397 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 27.148 مليون دج.

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

المبحث الثاني: تقديم وكالة تيارت 540

سنتناول في هذا المبحث تقديم وكالة تيارت بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشائها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت (حاليا في ساحة الشهداء بسبب أعمال الترميم التي تجري حاليا على الوكالة) تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم (3-1): توزيع موظفي وكالة تيارت

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	01	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	04	Chef service
رؤساء الأقسام	04	Chef de section
مكلفون بالدراسة	04	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Guichier
أمناء الصندوق	03	Agent de sécurité
موظفي الشباك	02	Femme de ménage
المجموع	21	Total

المصدر: وثائق مقدمة من بنك BNA

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نخصها فيما يلي:

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

أولاً: الخدمات المقدمة للأفراد

وتتضمن ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه الذين يملكون حساب شيكي، بطاقات السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا / 24 سا)، و(7 أيام / 7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.
- خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم وذلك بتقديم حلول كيفية حسب حاجة كل زبون.
- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني أيضاً تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.
- تمويل العقارات: يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالمسكنات جديدة، مسكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.
- تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء صناديق.

ثانياً: الخدمات المقدمة للمؤسسات

وتشمل ما يلي:

- خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.
- خدمات الادخار والتوظيف.
- التمويلات وتضم:
- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).
- تمويل الاستثمارات.
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).
- تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.
- خدمات على مستوى دولي وتشمل:

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

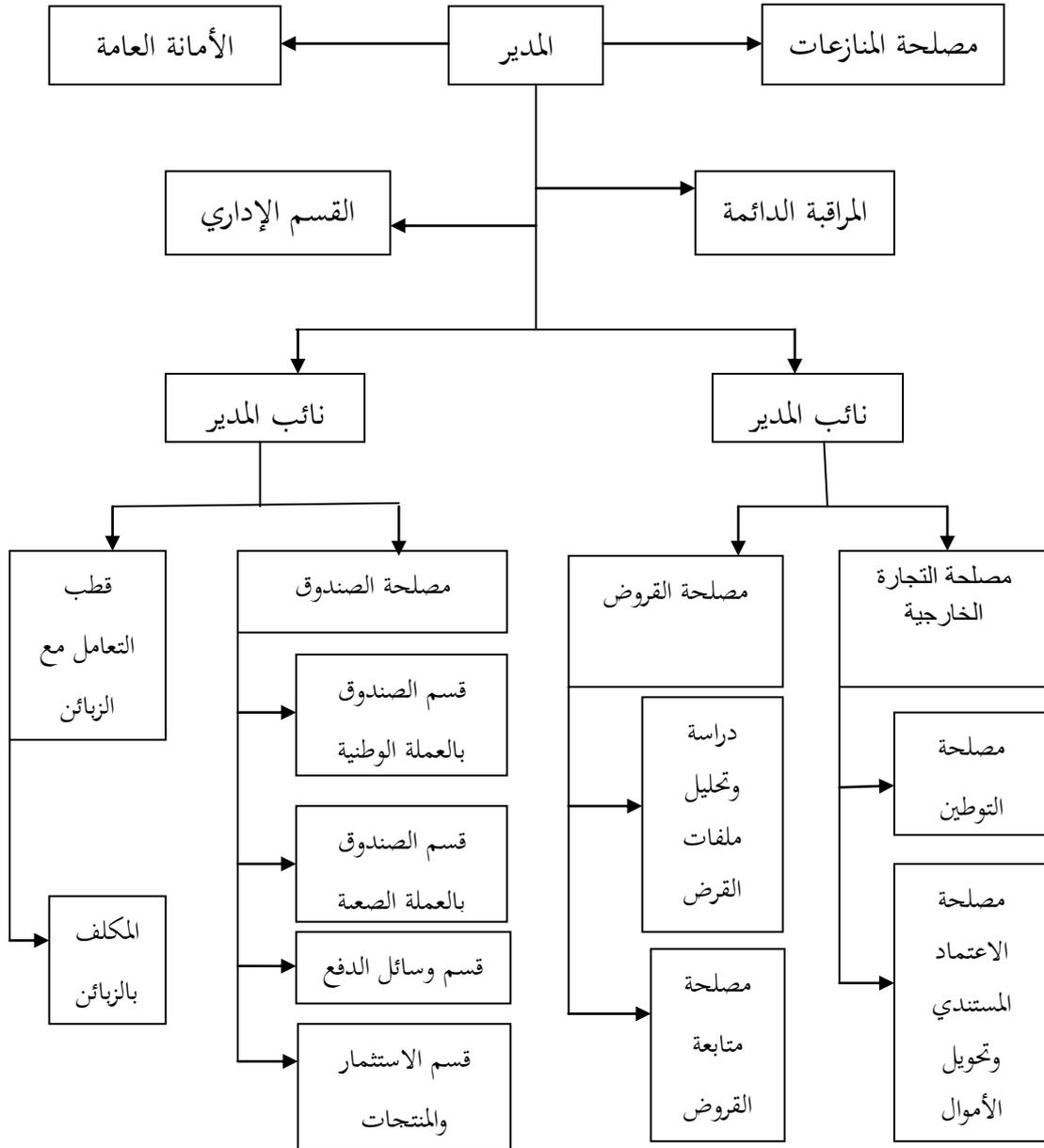
- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاسترداد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاسترداد، التسليم المستندي للتصدير).
 - ضمانات دولية (الاسترداد والتصدير).
- ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة والممتلكات.¹

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت
تتمثل هذه الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك وتمثل بالشكل التالي:

¹ - وثائق مقدمة من طرف وكالة تيارت 540

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

المبحث الثالث: تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا طريقة إحصائية أكثر كفاءة تسمى طريقة القرض التنقيطي أو طريقة التنقيط التي أدت إلى تحسين وترشيد اتخاذ قرارات منح القرض.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب كيفية عرض طريقة الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في المؤسسات التي أخذت قروض من بنك BNA وهي بدورها تتعامل مع البنك محل الدراسة في مجال الإقراض البنكي، وتشمل العينة المستهدفة 10 مؤسسات استفادة على الأقل من القرض وتنقسم إلى:

1- عينة المؤسسات السليمة:

وهي المؤسسات الجيدة، وهي التي أدت ما عليها من التزامات اتجاه البنك في الآجال المسحقة، وقد تم استعمال 4 قروض لمؤسسات سليمة.

2- عينة المؤسسات العاجزة:

وهي المؤسسات الغير جيدة، والتي عرفت تعثر في تسديد التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق، وقد استعملنا 6 قروض لمؤسسات عاجزة.

الجدول رقم (3-2): توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء وعينة الإثبات

الفئات	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	المجموع
المؤسسات السليمة	4	2	6
المؤسسات العاجزة	6	3	9
المجموع	10	5	15

المصدر: تم إعداد هذا الجدول لبناء المعطيات المحصل عليها

ثانياً: طبيعة متغيرات الدراسة

وهي تعتبر كمتغيرات تقييم من خلال الوضعيات المختلفة للمؤسسات المقترضة، وتنقسم بدورها إلى قسمين حسب طبيعتها.

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

1- المتغيرات المحاسبية:

وهي متغيرات قابلة للقياس الكمي، وتأخذ قيما عددية تحسب على أساس البيانات المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، وقد لخصنا هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): أهم المتغيرات المحاسبية المستقلة في الدراسة

المتغير	النسبة
R ₁	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/إجمالي الديون
R ₂	رأس المال العامل/قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة
R ₃	نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال
R ₄	نسبة دوران المخزون=مخزون/رقم الأعمال
R ₅	نسبة المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة
R ₆	نسبة مردودية النشاط=النتيجة الصافية/رقم الأعمال
R ₇	مصاريف مالية/رقم الأعمال
R ₈	نسبة السيولة=القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل
R ₉	القدرة على السداد=ديون مالية/قدرة التمويل الذاتي
R ₁₀	نسبة دوران العملاء=الزبائن/رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2- المتغيرات فوق المحاسبية:

وهي المعلومات ذات طبيعة كمية مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية بالدراسة، وبفضلها يمكن تشخيص المؤسسة، ولقد لخصت في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

الجزائري BNA وكالة تيارت

الجدول رقم (3-4): أهم المتغيرات فوق المحاسبية المستعملة في الدراسة

المتغيرة	تعيين المتغيرة
الشكل للمؤسسة	1- مؤسسات فردية 2- مؤسسات تضامن 3- المؤسسات ذات مسؤولية محدودة
قطاع النشاط	1- مؤسسات صناعية 2- مؤسسات تجارية 3- مؤسسات خدماتية
نوع الضمان	1- ضمانات شخصية 2- ضمانات حقيقية 3- ضمانات شخصية+ حقيقية
وضعية المؤسسة	0- مؤسسة عاجزة 1- مؤسسة سليمة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد الحصول على المعلومات اللازمة تأتي مرحلة تنظيم المعطيات، وتتكون مصفوفة البيانات من السطر يضم المؤسسة وعمود يضم متغيرات والتي تم استخلاصها من ملفات طلبات القروض لزبائن (المؤسسات) لعينة الدراسة بنك BNA.

ولاستخراج النسب المالية ($R_1 \dots R_{10}$) وهي التي تمثل قيم المتغيرات المحاسبية والموضحة في مصفوفة البيانات على القوائم المالية.

أولا: توزيع العينة حسب المتغيرات فوق المحاسبية

وهي كالتالي:

1- متغيرة نوع الضمان:

وهي التي تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات كما هو موضح في الجدول الموالي.

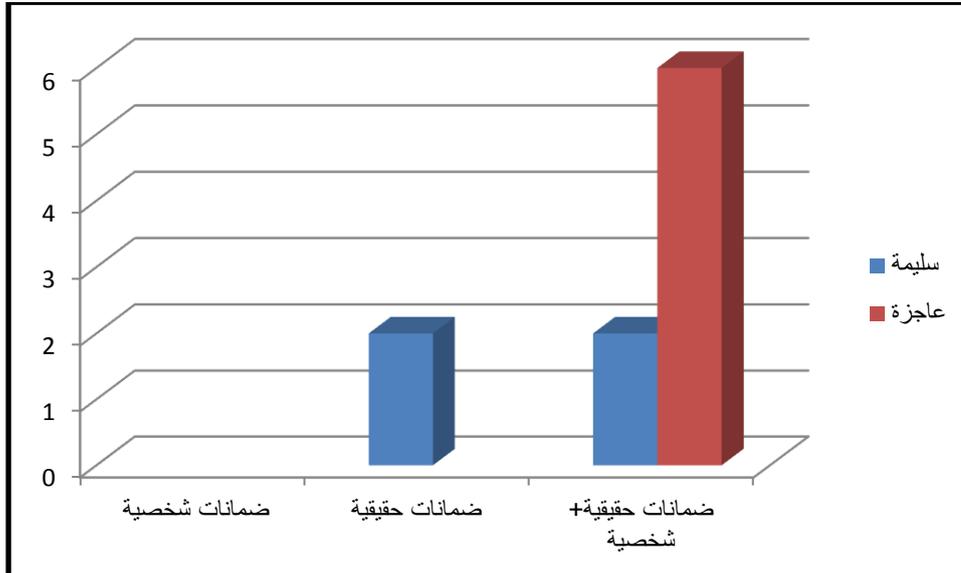
الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

الجدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

الإجمالي		وضعية المؤسسة				نوع الضمان
		عاجزة		سليمة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
-	-	-	-	-	-	ضمانات شخصية
٪20	2	-	-	٪50	2	ضمانات حقيقية
٪80	8	٪100	6	٪50	2	ضمانات حقيقية + شخصية
٪100	10	٪100	6	٪100	4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصفوفة البيانات

الشكل رقم (3-3): يمثل المؤسسات حسب نوع الضمان



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

2- متغيرة قطاع النشاط:

والتي تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

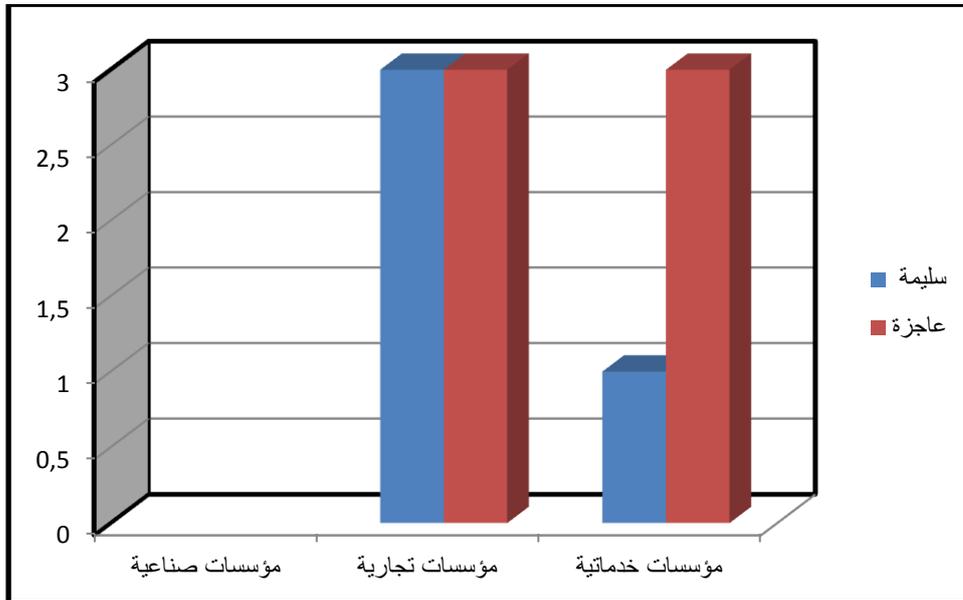
الجزائري BNA وكالة تيارت

الجدول رقم (3-6): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

الإجمالي		وضعية المؤسسة				قطاع النشاط
		عاجزة		سليمة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
-	-	-	-	-	-	مؤسسات صناعية
٪60	6	٪50	3	٪75	3	مؤسسات تجارية
٪40	4	٪50	3	٪25	1	مؤسسات خدمتية
٪100	10	٪100	6	٪100	4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصفوفة البيانات

الشكل رقم (3-4): تمثيل المؤسسات حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

3- متغيرة الشكل القانوني:

والتي تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني

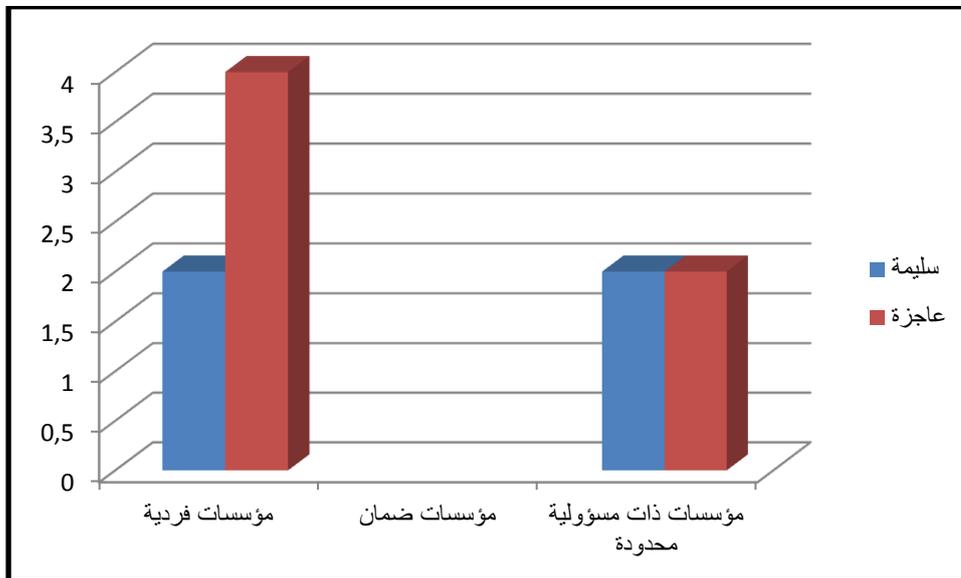
الجزائري BNA وكالة تيارت

الجدول رقم (3-7): توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

الإجمالي		وضعية المؤسسة				الشكل القانوني
		عاجزة		سليمة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%60	6	%67	4	%50	2	مؤسسات فردية
-	-	-	-	-	-	مؤسسات ضمان
%40	4	%33	2	%50	2	مؤسسات ذات مسؤولية محدودة
%100	10	%100	6	%100	4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصفوفة البيانات

الشكل رقم (3-5): تمثيل المؤسسات حسب الشكل القانوني للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

ثانيا: التحليل الوصفي للمتغيرات

لقد قمنا باستعمال المتغيرات الكمية والنوعية معا، وذلك بهدف الوصول إلى تحليل أكثر دقة وشمولية ولمعرفة مدى التقارب بين المجموعتين لابد من قيام باختبار التباينات والمتوسطات، وهذا باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss v.20).

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني
الجزائري BNA وكالة تيارت

1- اختبار تساوي التباينات:

لاختبار تساوي التباينات نقوم بصياغة الفرضيات التالية من أجل اختبار تساوي تباينات كما يلي:

$$H_0 : \sigma_0^2 = \sigma_1^2$$

$$H_1 : \sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$$

- إذا كان $\delta < sig$ نقبل H_0

- إذا كان $\delta > sig$ نرفض H_0

$$\delta = n_1 + n_2 - 2 = \text{درجة الحرية}$$

بجيث:

n_1 : مؤسسات سليمة

n_2 : مؤسسات العاجزة

من خلال الجدول الموالي نستخرج ما يلي:

الجدول رقم (3-8): اختبار تساوي التباينات

المتغيرة	النسبة
R_1	0.079
R_2	0.057
R_3	0.066
R_4	0.124
R_5	0.798
R_6	0.83
R_7	0.70
R_8	0.721
R_9	0.116
R_{10}	0.016

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من بنك BNA في التقرير السنوي لسنة 2015

2- اختبار تساوي المتوسطات:

$$H_0 : U_0=U_1$$

$$H_1 : U_0 \neq U_1$$

- إذا كان $\partial < sig$ نقبل H_0

- إذا كان $\partial > sig$ نرفض H_0

من خلال النتائج المدونة في الجدول الموالي كما يلي:

- المتغيرات التي تحقق H_0 هي كالتالي: R_9, R_{10}, R_7, R_4

- المتغيرات التي تحقق H_1 هي كالتالي: R_8, R_5, R_3, R_2, R_1

3- اختبار تساوي المتوسطات واختبار تساوي التباينات

الجدول رقم (3-9): نتائج اختبار تساوي المتوسطات وتساوي التباينات

المتغيرات R_i	نتائج اختبار التباين	نتائج اختبار المتوسطات
R_1	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$
R_2	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$
R_3	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$
R_4	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 = U_1$
R_5	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 = U_1$
R_6	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 = U_1$
R_7	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$
R_8	$\sigma_0^2 = \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$
R_9	$\sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$	$U_0 = U_1$
R_{10}	$\sigma_0^2 = \sigma_1^2$	$U_0 \neq U_1$

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Spss v.20

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

المطلب الثالث: بناء وتقدير دالة النموذج

بعدما تم تحديد مؤشرات الخطر، يتم صياغة النموذج المقترح بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة لتوقع خطر القرض.

$$Z = \sum a_i x_i + B$$

بحيث:

Z: يمثل المتغير التابع لحالة المؤسسة

X_i: المتغيرات المستقلة

a: معلمة النموذج

B: ثابت النموذج

وتتمثل هذه الطريقة في اختبار متغيرات النموذج وذلك انطلاقا من الانحدار المتعدد مع كل متغيرات.

أولا: تشكيل المعادلة

تتم في هذه المرحلة تحديد معامل الترجيح لكل متغير من أجل بناء دالة، ونتائج معادلة التنقيط تقدر بالنسبة لمعدل التصنيف الصحيح الإجمالي انطلاق من نقطتها سواء المؤسسات الجيدة ومؤسسات العاجزة.

ثانيا: نتائج معادلة التنقيط على عينة الإثبات

بتطبيق معادلة التنقيط على عينة الإنشاء تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): نتائج التصنيف معادلة التنقيط Z لعينة الإثبات

الفئات	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	المجموع
المؤسسات السليمة	2	0	2
المؤسسات العاجزة	2	1	3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عينة الإثبات

عينة التحقيق تتكون من 5 مؤسسات منها 2 مؤسسات سليمة، و3 مؤسسات عاجزة، بعد

التصنيف حسب الدالة Z فإنه من أصل 2 مؤسسات تنتمي إلى النموذج g1 نجد:

- مؤسستين صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 100%.

ومن أصل 3 مؤسسات تنتمي إلى النموذج g2 نجد:

- مؤسستين عاجزتين تم تصنيفهما بطريقة صحيحة بنسبة 66.66%.

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

- مؤسسة عاجزة صنف تصنيفاً خطأ بنسبة 33.33٪.

ثالثاً: مقارنة النتائج المتحصل عليها

يتم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): مقارنة بين نتائج العينتين

العينة	حجم العينة	التصنيف صحيح %	التصنيف خاطئ %	المجموع
عينة الإنشاء	10	90٪	10٪	100٪
عينة الإثبات	5	80٪	20٪	100٪
المجموع	15	70٪	30٪	100٪

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

رابعاً: مناقشة النتائج

يتضح لنا أن المتغيرات تلعب دوراً مهماً في الكشف على وضعية المؤسسة عاجزة أو سليمة بمعنى تحديد درجة خطر الإقراض. والنموذج الذي تم بناءه يتكون من 3 متغيرات محاسبية لتوقع الخطر وهي النسبة المالية المستخرجة من القوائم المالية للمقترض.

الفصل الثالث: تقييم مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

خلاصة الفصل:

تساهم دراسة طريقة القرض التنقيطي في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض لدى البنوك التجارية، سعياً لتقديم بديل أحسن من المنهج المتبع في البنوك التجارية لتقدير مخاطر القرض. وتعد تصنيف طريقة القرض التنقيطي، تبيين أن استخدامها يسمح بتقدير أدق لمخاطر القرض، وذلك نظراً للفرق الواضح بين نسب تصنيفها الصحيح ونسبة التصنيف الصحيح للطرق المتبعة في البنك. يمكن القول بأن طريقة القرض التنقيطي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك التجارية لمحاولة تقدير خطر القرض، وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض، وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الهندسة المالية عن العملية التي يتم من خلالها تطوير منتجات مالية قائمة أو ابتكارات أخرى تلي مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية، أما التطبيق الخاطئ لها يؤدي إلى حدوث أزمات وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مستقبلها وكانت الإجابة عند بيتر دراكر وفريد النجار باستبدال الهندسة القائمة بأخرى.

الهندسة المالية أحد مداخل تطوير إدارة المخاطر، مع العلم أن موضوع إدارة المخاطر ونجد مفهوم الهندسة المالية قد أطلق مفهوما جديدا في الاقتصاد فهو الابتكار الذي أحدث تطورا على مستوى القطاع المالي لأي كيان، وهذا بفضل أهدافه الواضحة من خلال جلب أكثر عوائد بأقل التكاليف وبدون مخاطر، وهذه المنتجات نجد بأنها تعمل على تعميم الاستفادة بين الأطراف المتعاملة، وهذا كله إذا أحسن استعماله بطرق صحيحة وسليمة، وقد تكون هي المسبب للمخاطر والأزمات إذا أسئ استعمالها.

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة لهذا الموضوع والتحليل المسبق لجميع العناصر المكونة لهذا البحث تم الإجابة على

فرضيات هذا البحث:

1- تهدف الهندسة المالية إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل الاحتياجات التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة، وتكمن حقيقتها من خلال أهمية دور الموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف كإدارة مختلف المخاطر المالية التي توجه المؤسسات وكذا المضاربة على أسعار الأصول المالية لتحقيق عوائد من فروق أسعار، إضافة إلى تجاوز التوازن إضافة إلى تجاوز مختلف القيود التي تفرضها السياسات المالية والنقدية في البيئة المحيطة بها وكذا تقليل التكاليف وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده ولهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد.

3- تساهم طريقة القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض، كما يمكن الاعتماد عليها في تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض ويمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إمكانية تطبيق بعض التقنيات الهندسة المالية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف التقليدية، وإن نتائج المتعلقة بها تتمثل بما يلي:
- يعتمد بنك BNA محل الدراسة على الطرق الكلاسيكية عند قرار منح القرض.
 - عند تطبيق نموذج القرض التنقيطي تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض، ويتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها.
 - وفق طريقة التنقيط في البنك محل الدراسة تحصلنا على نموذج يعطينا نسبة التصنيف الصحيح تقدر ب 88.46%.
 - يعتبر نموذج scoring هو طريقة مكملة للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح القروض.
 - أهمية الأساليب الكمية في محاولة تصنيف القرض ومنحه وتحديد مخاطره، ويتوقف هذا على التوقع ودقته، لأن التوقع الجيد يمكن البنك من التحكم أكثر في الخطر، لأنه في حالة عدم تحقق التوقع، فإن البنك يقع في مشاكل وصعوبات مع المقترضين والتزاماتهم، لذا من المهم أن تكون الإدارة في على درجة عالية من الكفاءة، والإلمام بالأساليب الإحصائية المقدمة من أجل تسهيل المهام.
 - إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها.

التوصيات:

- وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر القروض، والعمل على استحداث إدارة المخاطر المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص.
- ضرورة التعمق في تقنيات الهندسة المالية المتعلقة بإدارة المخاطر، ونمذجتها وتطويرها بما يتناسب مع الأنشطة المصرفية، ويقدم لها أدوات تعزز من تسارع وتيرة مسيرة نموها وازدهارها، ويعزز من الثقة بها على مستوى العالم كله.
- التأكيد على ضرورة قيام المصارف بدعم السلطات الرقابية نحو إنشاء قاعدة بيانات عامة لمخاطر التشغيل في البنوك وهذا ما يساعد البنوك من تحديد كافة أنواع المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها، يمكنها من قياس هذه المخاطر بدقة.

➤ ضرورة وضع أسس للهندسة المالية وإدارة المخاطر البنكية وتبيان حدودها حتى يتسنى للمؤسسة الاقتصادية الاستفادة من منتجاتها.

➤ ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل فقط لتقييم مخاطر القروض.

أفاق البحث:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقترح على الباحثين والدارسين بإجراء الدراسات التالية:

- دور الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد وتطوير البورصات العربية.
- سبل إدارة مخاطر الصناعة المالية في البنوك.
- دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، بدون طبعة، الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- أشرف محمد دواية، المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية، بدون طبعة، دار سلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- السيسي صلاح الدين، تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة.
- الشواربي عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفية والقانونية، بدون طبعة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
- جليل كاظم مدلول العارضي، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- حمزة محمود الزيدي، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان، دون طبعة، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- حنفي عبد الغفار، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- دريد كمال الشيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- رشيد عبد المعطي، جودة إدارة الائتمان، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- رضوان، سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، بدون طبعة، منشأة المصارف، 2005.

قائمة المراجع

- صلاح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر لبورصة الأوراق المالية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دون طبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- عيد أحمد أبوبكر وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة.
- فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- كمال رزيق، تسير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، بدون طبعة، جامعة الزيتونة الأهلية، الأردن، بدون سنة.
- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، بدون طبعة، الدار الجامعية للطبع ونشر، مصر، 1998.
- محمد عبد الفتاح المصري، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد محمود حبش، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، 1998.
- محمد مطر، أدوات الاستثمار، بدون طبعة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، دون سنة.

قائمة المراجع

- محمود محمد الأغر، الأسواق المالية (المؤسسات، أوراق، بورصات)، بدون طبعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، دون طبعة، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998.

- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2002.

❖ الأطروحات والمذكرات:

- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

- ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسنية بوعلي، الشلف، 2006-2007.

- قابلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسويق، الجزائر، 2013.

❖ المجالات العلمية:

- إخلاص باقر النجار، قراءة في مفردات التوريق، بحث مقدم إلى مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 23 المجلد السادس، كانون الثاني، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009.

- أمية طوقان، عمليات الدمج بين المصارف، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 306، لبنان، 2006.

- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مفتوحة متوافقة مع الشريعة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 11، جدة، 1999.

- عمر طالب عبد المجيد نويفي، إعادة التمويل الرهنوي وأثره على المنظومة المالية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، العدد الثاني، 2007.

قائمة المراجع

- منى خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2013.

- نشأت عبد العزيز، فن إدارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، العدد 269، 2002.

❖ المؤتمرات والملتقيات العلمية:

- بن رجم خميسي، المنتجات المالية المشتقة "أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 81.

- سامي السويلع، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة المصرفي للاستثمار، ديسمبر 2001.

- كراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

- هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

❖ المواقع:

- [http// : www.efna.gov.eg/content/efna](http://www.efna.gov.eg/content/efna)

- [http// : www.kantakji.com/meaia/9373/ar-yousif-al-tkueaily-1.paf](http://www.kantakji.com/meaia/9373/ar-yousif-al-tkueaily-1.paf)

- [http// :www.uobabycom.edu.iq/uolcoleges/lecture.asp](http://www.uobabycom.edu.iq/uolcoleges/lecture.asp)

[http// :www.bna.dz](http://www.bna.dz)

[http// :www.kantakgi.org/figh/files/markets/murhtagat.doc](http://www.kantakgi.org/figh/files/markets/murhtagat.doc)

الملاحق

4.1.BILAN

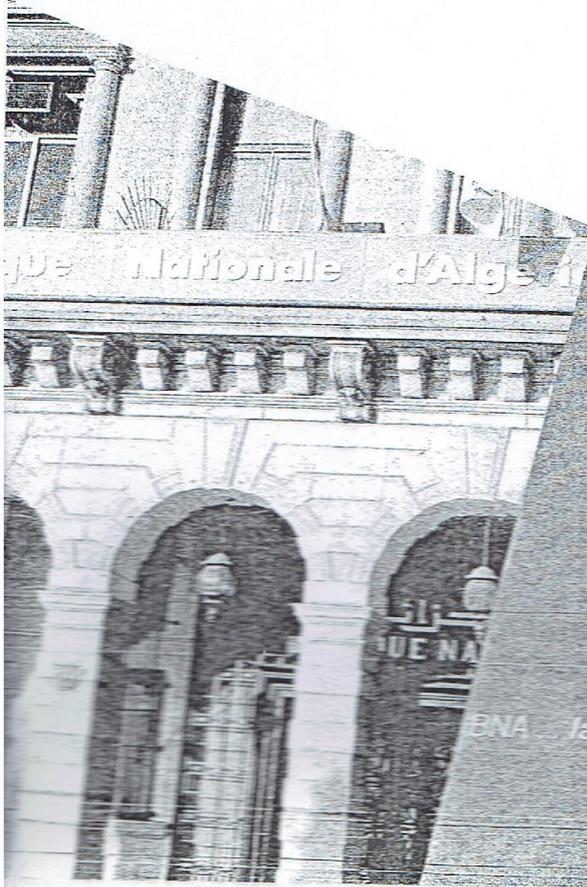
ACTIF	NOTE	En milliers de DA		Evolution /%
		déc-15	déc-14	
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%
PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2-14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2-15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2-16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2-17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2-18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2-19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2-20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2-23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2-25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

RAPPORT ANNUEL

2015



08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger

BNA ... *la force de l'expérience et l'esprit du changement*

www.bna.dz

4.2. HORS BILAN

ENGAGEMENTS	NOTE	En milliers de DA		Evolution /%
		déc-15	déc-14	
ENGAGEMENTS DONNES :				
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	1 129 826 423	1 201 719 003	-5,98%
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	6 080 789	25 797 563	-76,43%
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	332 213 411	328 584 847	1,10%
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	508 441 444	568 253 621	-10,53%
Autres engagements donnés	3-5	283 090 779	279 082 972	1,44%
ENGAGEMENTS RECUS :				
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6	1 108 724 815	1 096 270 618	1,14%
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	543 429 242	530 975 045	2,35%
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573	0,00%

4.3. COMPTES DE RÉSULTATS

	NOTE	En milliers de DA		Evolution /%
		déc-15	déc-14	
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	140 202 778	111 560 106	25,67%
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-25 634 023	24 588 757	4,25%
+ Commissions (produits)	4.3	2 060 095	1 785 268	15,39%
- Commissions (charges)	4.4	-156 343	47 262	230,80%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	22	19	15,79%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	35 661	265 133	-86,55%
+ Produits des autres activités	4.7	153 871	132 073	16,50%
- Charges des autres activités	4.8	-20 814	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE				
- Charges générales d'exploitation	4.9	116 641 247	89 106 580	30,90%
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-18 353 445	15 871 056	15,64%
	4.11	-1 377 532	1 325 244	3,95%
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION				
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.12	96 910 270	71 910 280	34,77%
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.13	-59 647 052	74 801 315	-20,26%
	4.14	4 440 056	42 787 301	-89,62%
RÉSULTAT D'EXPLOITATION				
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.15	41 703 274	39 896 266	4,53%
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.16	-	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	4.17	-	-	-
	4.18	-22 219	153 068	-85,48%
RÉSULTAT AVANT IMPOT				
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.19	41 703 274	39 896 266	4,53%
	4.20	-12 143 540	9 958 741	21,94%
EXÉCUTIF DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES				
	4.21	29 537 515	29 784 457	-0,83%